التقـرير الشهـري

تقرير الحالة الإيرانية

مايـو 2021

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

مايو 2021

www.Rasanah iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

ردمد: 1658 8320

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 3

الشأن الداخلي 7

الملف الأيديولوجي 8

أولاً: المسألة الدينية في الانتخابات الرئاسيّة 8

ثانياً: الولائيون وتوظيف القضية الفلسطينية 9

الملف السياسي 12

أولاً: النظام الإيراني يفرض على الناخبين 7 مرشحين بأغلبية متشددة 12

ثانيًا: مسلسل إسقاط القيادات البارزة في النظام الإيراني 13

ثالثًا: خيارات النظام للتعامل مع شبح ضعف المشاركة في الانتخابات 15

رابعًا: موقف «التيار الإصلاحي» من المشاركة في الانتخابات 16

الملف الاقتصادي 18

أولاً: خط أنابيب غورة - جاسك المواصفات والأهمية الاقتصادية 18

ثانيًا: التداعيات على دول الخليج 20

الملف العسكري 24

أولاً: الأنشطة العسكرية 24

ثانيًا: الوكالة الدولية أمام مأزق تقدم برنامج إيران النووي 27

الشأن العربي 29

إيران والخليج 30

أولاً: مستجدات الانتشار الميليشياوي الإيراني في العراق 30

ثانيًا: الجهود الخليجية لدعم استقلال القرار العراقي 31

إيران واليمن 34

أولاً: مسار عملية السلام في اليمن والدور الإيراني 34

ثانياً: دلالات التصعيد الحوثي - الإيراني على مأرب 36

إيران وسوريا 38

أولاً: تعزيز الحضور الإيراني في سوريا بقنصلية وقاعدة عسكرية جديدة 38

ثانياً: مستجدات ملف الربط السككي بين إيران والعراق وسوريا 39

الشأن الدولي 43

إيران والولايات المتحدة 44

أولاً: مفاوضات فيينا بين إيران والولايات المتحدة 44

ثانيًا: العوامل المؤثرة على مفاوضات فيينا 45

ثالثًا: الضغوط الأمريكية على إيران 46

رابعًا: فرص وتحديات العودة للاتفاق النووي 47

إيران وأوروبا 50

أولاً: مستجدات الملف النووي الإيراني والعقوبات الأمريكية 50

ثانياً: قضايا الخلاف العالقة بين الجانبين الأوروبي والإيراني 51

الملخص التنفيذي

حوَّلت ممارسات الاستحقاق الانتخابي الرئاسي في شهر مايو 2021م الأنظار عن مفاوضات فيينا بعض الشيء وتصاعدت تفاعلات السياسات الداخلية في إيران، لكن سرعان ما أدَّى قرار مجلس صيانة الدستور باستبعاد مرشحي «التيار الإصلاحي» وعدد من «المحافظين المعتدلين» فضلًا عن ممثل التيار الشعبوي الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد إلى الربط بين قرار مجلس صيانة الدستور ومفاوضات فيينا حول الاتفاق النووي باعتبار أن القرار صدر طبقًا لمعايير هندسة الانتخابات الإيرانية من قِبل المرشد الإيراني علي خامنئي الذي يريد تقديم رئيس يُدير التفاوض مع الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة وفق معايير تتفق ورؤيته الشخصية لمستقبل العلاقة معها؛ لتكون الانتخابات الإيرانية ومفاوضات فيينا المحورين الرئيسين اللذين دارت حولهما تفاعلات الحالة الإيرانية في شهر مايو، فعلى الصعيد الأيديولوجي انبرى رجالُ الدين في التأكيد على أن دعوة «لن أصوت» التي أُثيرت بشأن مقاطعة الانتخابات كفرٌ وليست مجرد ممارسة سياسية؛ لأنها تهدف إلى تقويض النظام السياسي الإلهي للجمهورية الإيرانية.

لكن على المستوى السياسي، فجَّر قرار مجلس صيانة الدستور عددًا من القضايا السياسية كان أبرزها السلوك الفجّ من مجلس صيانة الدستور في عملية الاستبعادات، إذ إنها لم تستند إلى مبررات منطقية خاصةً في استبعاد الرئيس السابق للبرلمان الإيراني علي لاريجاني لأربع دورات برلمانية متتالية، مع توقع عزوف الناخبين عن المشاركة في العملية الانتخابية بما يؤدي إلى انتقاص شرعية النظام الإيراني، خاصةً مع تنامي احتمالية مقاطعة «الإصلاحيين» للعملية الانتخابية.

واقتصاديًا، سعت إيران إلى تحسين قدراتها على تصدير النفط دون المرور عبر مضيق هرمز من خلال إعلانها عن تدشين خط أنابيب للنفط يبدأ من غوره حيث حقول إنتاج النفط إلى ميناء جاسك المطلّ على خليج عمان خارج مضيق هرمز، في خطوةٍ تُسهل عليها تنفيذ تهديداتها السابقة الخاصة بإغلاق مضيق هرمز في حال اندلاعٍ صراعٍ مسلحٍ في المنطقة دون أن تتوقف صادراتها النفطية بشكلٍ كامل وقد قدَّم التقريرٌ مقارنةً بين قدرات كلٍّ من المملكة العربية السعودية والإماراتٍ العربية المتحدة وإيران على تصدير نفطها دون المرور بمضيق هرمز، والآثار الاقتصادية المترتبة على افتتاح خط غوره - جاسك على الاقتصاد الإيراني في ظل توقع رفع الحظر المفروض على الصادرات النفطية الإيرانية.

وتفعيلًا للخطة الإيرانية الخاصة بتعظيم القدرة على إغلاق مضيق هرمز، قامت إيران بإطلاق إستراتيجية جديدة للهيمنة على مياه الخليج من خلال القيام بإطلاق موجات من الزوارق المسلحة السريعة للتدرب على إغلاق مضيق هرمز في حال اندلاع صراعٍ جديد في الخليج، حيث أظهرت صور الأقمار الصناعية نشر زوارق طائرة من طرازٍ «بافار-2» قُرب القاعدة البحرية في بندر عباس، المطلة على مضيق هرمز. كما نفَّذ الجيش الإيراني مناورةً لرفع قدراته على الحرب السيبرانية في منطقة أصفهان أسماها درع السماء 1400ن، كما كشفت القوات المسلحة الإيرانية عن عددٍ من منتجات الصناعات العسكرية لديها تركز معظمها على الطائرات المسيرة والصواريخ جو-أرض.

وفي الشأن العربي، لا تزال العلاقات الخليجية-الإيرانية في نفس حالة الركود والتأزُّم التي دخلتها منذ عام 2016م على الرغم من الأنباء المتواترة عن وجود تفاهمات سعودية-إيرانية بوساطة عراقية، وعلى النقيض تُشَر تقارير عن قيام إيران بتشكيل مجموعات مسلحة من بين أقوى الميليشيات الموالية لها في العراق وتدريبهم على حرب الطائرات بدون طيار والمراقبة والدعاية عبر الإنترنت، والارتباط بشكلٍ مباشر بفيلق القدس الإيراني ذراع الحرس الثوري الإيراني الذي يسيطر على الميليشيات المتحالفة معه بالخارج. ويشكل وجود ميليشيات عراقية موالية لإيران أرضيةً للتصدي لأي جهود تقارُبية خليجية أو استثمارات بالعراق، ومنح إيران القدرة على مهاجمة دول الخليج من خلال تزويد الميليشيات بصواريخ أو طائرات مسيرة عابرة للحدود العراقية.

وعلى صعيد الوجود الإيراني في سوريا، تواصل إيران جهودها لترسيخ وجودها

هناك من خلال إنشاء الممثليات الدبلوماسية في عدد من المدن السورية وإقامة القواعد العسكرية، كما توصل تنفيذ مشروع الربط السكّكي بين إيران وسوريا عبر الأراضي العراقية. وبالنظر إلى السوابق الإيرانية في المنطقة، ولاسيما تجربتها في العراق، يمكن القول إن عملية افتتاح قنصلية في حلب - رغم عدم تواجد كبير للجاليات الإيرانية وإنما ميليشيات متعددة الجنسيات استجلبتها طهران لترسيخ نفوذها في حلب - أنها مقدمة لسلسلة متتالية من القنصليات التي ستعمل طهران على افتتاحها في باقي المدن السورية. ويعزز هذا التصور، تعيين طهران سفيراً جديداً لها في دمشق، بالتزامن مع خطوة القنصلية، وهو ما يعطي انطباعاً بوجود توجهٍ إيراني لتوسيع مستوى الحضور الدبلوماسي في المرحلة المقبلة.

لكن على صعيد الوجود الإيراني في اليمن شهدنا حالةً من التباين بين الموقف الرسمي الإيراني الذي يؤيد التوصل لحلٍ سلمي للأزمة اليمنية والتصرفات الفعلية لإيران التي تجلَّت في إرسال السفن المحمّلة بالسلاح للحوثيين وتم كشفها والقبض عليها، في ظل مباحثات تجري بوساطة عمانية تهدف إلى تفعيل مبادرة المملكة العربية السعودية لإنهاء الصراع.

وفي الشأن الدولي، ما تزال المفاوضات التي تشهدها فيينا تُلقي بظلالها على العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال شهر مايو 2021، حيث تبحث الأطراف المشاركة في المفاوضات إعادةَ إحياء الاتفاق النووي وعودة كلٍّ من إيران والولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتهما، لكن على ما يبدو أن هناك فجوةً في التطلعات والمواقف تحولُ دون الوصول إلى اتفاق بعد خمس جولات من المفاوضات، إذ تفيد الأجواء في فيينا بوجود رغبة واضحة من كافة الأطراف في إعادة إحياء الاتفاق النووي، لكن ما تزال هناك نقاط خلاف بين الجانبين تحتاج إلى قرار سياسي من أجل تخطيها، بعد ذلك يبقى تحديد جدول زمني وجدول أعمال في سبيل عودة الطرفين الإيراني والأمريكي إلى التزاماتهما، هذا فيما يخصُ الاتفاق النووي، أما بقية القضايا التي تطرحها الولايات المتحدة فما يزال التفاهم بشأنها غامضًا، إذ كيف سيظل التساؤل المطروح، هل يمكن للولايات المتحدة أن تُلزم إيران بمفاوضات لمعالجة هذه المِلفات في حال رُفعت العقوبات عن إيران وسقطت أوراق الضغط من يد إدارة جو بايدن؟

وشكَّلت المفاوضات الجارية في فيينا المحور الرئيس في العلاقات الإيرانية-الأوروبية على الرغم من فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على مسؤولين إيرانيين رغم الأصوات المناهضة بالداخل الإيراني لما جاء في طيات القرار الأوروبي بشأن فرض العقوبات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان. وفي خضم الأجواء التفاؤلية بإحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات عن إيران، قام وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بزيارة ثلاثة بلدان أوروبية (إسبانيا، إيطاليا، إيرلندا) بغية تعزيز العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون الإغفال عن التطرّق إلى ما يجري في فيينا من مباحثات، ومع هذه الأجواء التفاؤلية بين أوروبا وإيران ظهرت بداية أزمة في الوقت نفسه حيث كشفت ثلاث وكالات استخباراتية أوروبية (ألمانيا، هولندا،

السويد) أن إيران انخرطت العام الماضي في شراء معدّات وسعت إلى المعرفة التقنية التي يمكن تطبيقها على الأنشطة النووية ومن ثم حيازة أسلحة الدمار الشامل.

ومن ثم ظلّت الحالة الإيرانية في شهر مايو 2021م في خندق انتظار انفراجة ما بعد الاتفاق مع الولايات المتحدة، وتعمَّقت المشكلات على الصعيد الداخلي أيديولوجيًا وسياسيًا واقتصاديًا، بينما يحاول النظام الإيراني تعظيم قدراته العسكرية وتدخلاته الإقليمية.

الشـــأن الداخلـــي

تناول الشأن الداخلي أربعة مِلفات ناقشَ أولها البُعد الأيديولوجي من خلال القراءة الدينية لممارسات العملية الانتخابية، وتوظيفَ الولائيين للمواجهة بين حماس وتل أبيب، وتناول ثانيها البُعد السياسي للحالة الإيرانية عبر تحليل تركيبة المرشحين للانتخابات الرئاسية الإيرانية، ومسألة إسقاط القيادات البارزة في النظام الإيراني، وخيارات النظام للتعامل مع شبح ضعف المشاركة في الانتخابات، ثم موقف «التيار الإصلاحي» من المشاركة في الانتخابات، وخُصِّص الملف الثالث للشأن الاقتصادي، وتناول مشروع خط أنابيب غوره - جاسك للنفط، وتداعياته على دول الخليج، أما الملف العسكري فناقش الأنشطة العسكرية الإيرانية وأبرزها مناورة درع السماء 1400 للحرب الإلكترونية ومواجهة التهديدات السيبرانية، وتدريبات إغلاق مضيق هرمز، ثم التطورات التقنية للبرنامج النووي الإيراني.

الملــف الأيديولوجي

يرصد الملف الأيديولوجي التطورات المتعلقة بالنُخب الدينية الشيعية عموماً، والإيرانيّة على وجه الخصوص، وأثر تلك التطورات على المشهد الديني والسياسي في إيران، وانعكاساته على الجماعة الشيعية في الإقليم.

وإن تناول الملف الأيديولوجي للشهر الفائت موقع المرأة في الانتخابات الإيرانيّة، واعتراض بعض النساء على سياسة إقصاء المرأة منذ العام 1979م في الشأن العام، فإنّ هذا الشهر يتناول موقف النخب الدينية من دعوات مقاطعة الانتخابات الرئاسية باعتبارها صوريةً تُعزز شرعية النظام، ويتناول أيضًا استغلال النخب الدينية للقضية الفلسطينية. ويحاول الإجابة عن مديات توظيف الخطاب الديني في المسألتين، محاولاً سبر أسباب الحضور الديني اللافت في مثل تلك القضايا.

أولاً: المسألة الدينية في الانتخابات الرئاسيّة

على إثر قُرب موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية، ورفض مجلس صيانة الدستور لعدد من المرشحين للانتخابات بدون تبريرات مقنعة، انطلقت حملة «لن أصوّت» من قِبل مجموعات من الشباب الإيراني يدّعون إلى مقاطعة الانتخابات.

وأشار مطلقو الحملة بأن الهدف من إطلاقها: «تقويض جهود النظام الإيراني لترميم شرعيته المفقودة»[1]، واعتبروا أنها امتدادٌ لاحتجاجات ديسمبر 2018م، ونوفمبر 2019م[2].

في حين يرى بعض «الإصلاحيين» أنّ غياب المشاركة الفاعلة في الانتخابات الرئاسية تؤدي إلى وجود حكومة دون شعب وشعب دون حكومة؛ وبالتالي سلب الشعور بالالتزام والانتماء للوطن، والإحساس بالغربة وعدم الرضا؛ مما سيكون له نتائج سلبية على الدولة الإيرانية. وشبَّهوا ذلك بوجود قانونٍ سيء، أفضل من عدم وجود قانون[3]. والحل من وجهة نظرهم هو المشاركة الفاعلة في الانتخابات باعتبارها أداة ضغط ومحاولة تغيير. وهذه الرؤية تتماشى مع سياسات «الإصلاح» من داخل مؤسسات الدولة، وهي محاولات تواجه عراقيل وتحديات حقيقية منذ العام الأول من الثورة، ولم تنجح في إحداث أي تغيير في سلوك النظام حتى اليوم.

---

(1) راديو فردا، كارزار «راى نمى‌دهم» با هدف تحريم «فعال و گسترده» انتخابات رياست جمهورى 1400 ايران راه‌اندازى شد، (01 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 يونيو 2021م، https://ly.bit/3xEGm1E.

(2) المرجع السابق.

(3) صحيفة آرمان ملي، مشاركت پايين يعنى عدم‌مشروعيت!، (11 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 يونيو 2021م، https://bit.ly/3f94ssP.

ويبدو أن النظام خشِـيَ من توسُّـع حملات المقاطعة فاسـتعان بالخطاب الديني المتشدد، فأكد رجل الدين أحمد علم الهدى، إمام جمعة مشهد، أن من يدعو الناس لعدم المشاركة في الانتخابات «كافرٌ»، مؤكداً أنّ الإيرانيين في حاجةٍ إلى: «**رئيس جهادي، يكون جُلّ تفكيره منصبًا على الناس، ويستلهم الدعم من المجاهدين**»[1].

في حين جعل أحمد خاتمي، إمام جمعة طهران، المشاركةَ في الانتخابات هي: «**الطريقة** الوحيدة لمواجهة العولمة الأمريكية هي المقاومة والمشاركة في الانتخابات، إن المشـاركة الحماسية للشعب في الانتخابات من أهم وسـائل المقاومة لأن الأعداء يسعون لتقليص حضور الشعب في الانتخابات»[2]. فوصف دعاة المقاطعة بأنهم أعداء الشعب، في محاولةٍ لسحب أيّ شرعيّة لتلك الحملات، أو ممارسة أي حقٍّ سياسيّ لهم في المقاطعة.

وفي السـياق نفسـه أكّد أمين مجلس صيانة الدسـتور آية اللّه جنتـي، أن الانتخابات: «فرصـة مهمـة وفريـدة من نوعها لتقوية أُسـس القـوة والأمن في البلاد، لقـد قيل مرات عديدة إن النظام الإيراني هو نظام شـعبي، وتتجلى مظاهِرُه في فترات عديدة حيث تعتبر الانتخابات أحد مظاهِره، وقد عزَّز هذا الحضور الشعبي من أُسس النظام الإسلامي»[3].

ثمّ نقل عن المرشـد قوله إن بعض الناس: «يعمل على تيئيس الناس من خلال تشـويه مبـدأ الانتخابـات أو أداء القائمين عليها بما في ذلك مجلس صيانة الدسـتور أو غيره من الأجهزة الأخرى»[4].

وكلام جنتي يتقاطع مع كلام خاتميّ، فدعاة المقاطعة «أعداء» للدولة، والنظام الإيرانيّ «نظام شـعبي»، وغرض دعـاة المقاطعة «تيئيس الناس». هذه المفـردات لا تقبل احتمالية دراسـة مخاوف المعارضـة الإيرانية باعتبارها مخاوف مشـروعة في ظـلّ هيمنة مجلس صيانة الدستور على العملية الانتخابية دون إبداء مبررات مقنعة للحكم بأهلية أشخاص أو عدم أهليتهم. بل راح النظام يستعملُ الخطاب الدينيّ المتشدد بما للتأكيد على أنّهم خصوم وأعداء وليسوا معارضةً سياسية.

ثانياً: الولائيون وتوظيف القضية الفلسطينية

استغل الإيرانيون القضية الفلسطينية، سيما في الهجوم الإسرائيلي الأخير على بعض المـدن الفلسـطينية، لتعزيـز شـرعية النظـام داخليـاً، ومحاولة تبييض الوجـه الإيرانيّ خارجياً، ووظّفت السـلطة الإيرانية الخطابَ الديني لتلك المهمة. وعلى الجانب الآخر فقـد سـاهمت الفصائـل المسـلحة الفلسـطينية فـي خدمة الهـدف الإيرانـي، بمدحها

---

(1) خبر اونلاين، علم الهدى: كسانى كه مردم را به عدم شركت در انتخابات دعوت می‌كنند، كافرند، (21 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 مايو 2021م، https://bit.ly/2Rt454N.

(2) موقع خبر اونلاين، خاتمى: تنها روشـى كه می‌توان با جهان‌خواهى آمريكا مقابله كرد حضور در انتخابات اسـت، (07 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 يونيو 2021م، https://bit.ly/3hawozm.

(3) وكالة أنباء تسنيم، آيت الله جنتى: نامزدهاى انتخابات از همين امروز درست سخن بگويند، (05 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bit.ly/2Sxqr5j.

(4) وكالة أنباء تسنيم، آيت الله جنتى: نامزدهاى انتخابات از همين امروز درست سخن بگويند، (05 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bit.ly/2Sxqr5j.

المتكـرر للسياسـة الإيرانيّـة، وبغـض النظر عـن العلاقة بين الجانبيـن، هل هـي علاقة إسـتراتيجية أم براجماتيـة؟ فـإنّ البُعـد الأخلاقـيّ غائـبٌ تمامًـا عن خطـاب الفصائل الفلسـطينية سـيّما حماس والجهاد. ولذا فقد ردّ خامنئي على رسالتين لرئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية، والأمين العام لحركة الجهاد وزياد النخالة، يقول في إحداهما: «قلوبنا حاضرة في ساحة نضالاتكم، ودعاؤنا دائمٌ من أجل دوام انتصاراتكم واسـتمرارها». ثـمّ ربـط النضـال الفلسـطينيّ كلّـه بمبـدأ مهم فـي السياسـة الإيرانية، مبـدأ محاربـة الاسـتكبار: «إن نضالكـم مقاومـةٌ ضدّ الظلـم والكفر والاسـتكبار، ومثل هـذا النضـال مرضـيٌّ عند اللّه»[1]!. ويبـدو أن ذلك الخطاب لم يكن عابراً، بل سياسـةً ممنهجة للنظام، فآية اللّه علم الهدى، يخرج بالنتيجة نفسها، ويقول: «إن فلسطين هي جبهة المقاومة ضد الكفر العالمي وعلينا التدخل في هذا الخط والاستعداد لمواجهة الكفر العالمي»[2]. وعند مقارنة الخطاب الديني الولائيّ، مع خطاب المرجعية النجفية نجـد فوارقَ كبيرة، فالمرجعية النجفية، أعلنت مسـاندتها للشـعب الفلسـطيني، ودعت الشـعوب الحـرة إلـى دعمـه ونصرتـه[3]. دون أن تتطرّق إلـى الأدبيات الولائيـة «الكفر» و«الاستكبار» ونحو ذلك من مفردات استثارية ودعائية، ويرجع ذلك إلى تباين المقاصد القُميـة والنجفية في تلك المسـألة، وهدف كلٍّ منهما من البيان.

خلاصـة

تنـاول الملف الأيديولوجي لهذا الشـهر موقع حضـور الخطاب الديني، وتوظيفه لتعزيز شـرعية النظـام الإيرانـي، وسـاق نموذجين لذلـك؛ هما: اسـتعمال الدين ضـدَّ دعوات مقاطعة الانتخابات، وتوظيف الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي لتمتين الوجود الإيراني فـي المنطقـة، ومحاولـة اختراق المنطقة العربيـة، وإيجاد بيئة تسـمح بالنفوذ الثقافي والأيديولوجـي، عبـر تمتيـن العلاقـات مـع بعـض فصائـل «المقاومة»، ومدح قـادة تلك الفصائـل للقيـادة الإيرانيّـة، وهـذا وإن الأشّـر مـن براجماتية تلـك الفصائـل ونفعيتها على حسـاب الثوابت السياسـية والأخلاقية، هو أيضًا يحطّم من رصيدها في الداخل العربـي، ويجعلها مـع إيران في كفّة واحدة، في العقل الجمعي.

وأهـم مـا يمكن الخـروج بـه، أولاً: حرص النظـام الإيرانـي ونخبتُـه الدينية على حضور الخطاب الدينيّ في المسـائل الشـائكة لتعزيز شـرعية النظام الذي يُدرك أن ذلك الحضور يسـاهم في اسـتمرار مبادئ الحكومة «الإسـلامية». وثانيًا: سعي النظام الإيراني إلى التحالف مع فصائل مسلحة سنية وشيعية في المنطقة، متفقة أو مختلفة

---

(1) وكالة أنباء الحوزة، الإمام الخامنئي يرد على رسالتي رئيس المكتب السياسي لـحركة حماس والأمين العام لـحركة الجهاد الإسلامي، (24 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/3fGd8s1.

(2) وكالة أنباء إيسـنا، علم‌الهدى: امروز اسـرائيل براى حفظ خودش هم دچار مشـكل شده است، (07 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/2RBi3RK.

(3) وكالة أنباء الحوزة، المرجعية الدينية تؤكد مسـاندتها القاطعة للشـعب الفلسطيني الأبيّ في مقاومته الباسلة للمحتلين، (13 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/3paTXKj.

معــه أيديولوجيًــا، لكنــه حريصٌ على دعمهــا وإبقاء التعــاون معها بغيــةَ الضغط على خصومــه الدولييــن والإقليميين، وإيجاد موضــع قدم خارج أرضه تطبيقــاً لمقتضيات ولاية الفقيه المطلقة.

الملـف السياسـي

أثار قرار مجلس صيانة الدستور باستبعاد أبرز المرشحين من الانتخابات الرئاسية المقررة في 18 يونيو 2021م، جدلًا واسعًا في إيران، ونتيجةً لهذا القرار اتهم الشارع الإيراني «المتشددين» بمحاولة هندسة الانتخابات لصالح رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي، عبر فرض لائحة محددة تضم مرشحين لا يمثلون الإرادة الحقيقية للقوى السياسية والشعب الإيراني.

وبناءً على ما جاء في هذه المقدمة ستتمُ مناقشة أربعة محاور رئيسة في هذا الملف، هي: النظام الإيراني يفرض على الناخبين 7 مرشحين بأغلبية متشددة، ومسلسلُ إسقاط القيادات البارزة في النظام الإيراني، وخيارات النظام للتعامل مع شبح ضعف المشاركة في الانتخابات الرئاسية؛ وأخيرًا موقف «التيار الإصلاحي» من المشاركة في الانتخابات.

أولًا: النظام الإيراني يفرض على الناخبين ٧ مرشحين بأغلبية متشددة

من بين عشرات المرشحين الذين يمثلون مختلف القوى السياسية والتوجهات السياسية، وافق مجلس صيانة الدستور المعروف بميوله لـ «المتشددين» على 7 مرشحين فقط هم إبراهيم رئيسي، رئيس السلطة القضائية والمقرب من المرشد والمتهم بالمشاركة في تصفية آلاف السجناء السياسيين في ثمانينات القرن الماضي، إضافةً لكلٍ من الأمين السابق لمجلس الأمن القومي سعيد جليلي، ونائب رئيس البرلمان الإيرانيِّ أمير حسين قاضي زادة هاشمي، ورئيس مركز الأبحاث في البرلمان علي رضا زاكاني وثلاثتُهم من معسكر إبراهيم رئيسي ويجري الحديث هذه الأيام حول احتمالية انسحابهم لصالحه. وربما تشكل دعوة رئيس تحرير صحيفة كيهان حسين شريعتمدارى لما يسمى بقوى الثورة بالاتحاد فيما بينها للحيلولة دون تشتت أصوات الناخبين[1]، موقفًا رسميًا من قبل النظام وذلك لقُرب صحيفة كيهان وشريعتمداري من المرشد علي خامنئي، أما المرشحون الثلاثة الآخرون هم قائد الحرس الثوري الأسبق وأمين مجمع تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي ومحافظ البنك المركزي عبد الناصر همتي، ومحسن مهر عليزادة الذي عينه الرئيس الإيراني محمد خاتمي نائباً له في شؤون الرياضة ما بين عامي 2001 – 2005م، وفي انتخابات 2005م، رفض مجلس صيانة الدستور أهليته للمشاركة في

---

(1) خبر آنلاين، حسين شريعتمدارى: آمريكايى ها در انتخابات ايران حضور دارند، (08 خرداد 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 مايو 2021م، https://bit.ly/3i8g3vq.

تلك الانتخابات، لكن بتوصية رسمية من خامنئي تم تأييد أهليته واحتلَّ حينها المركز الرابع بحصوله على نحو مليون وثلاثمئة ألف صوت[1].

المصدر: بي بي سي، الانتخابات الرئاسية في إيران: من هم أبرز المرشّحين؟ https://bbc.in/34JD3ZS.

ثانيًا: مسلسل إسقاط القيادات البارزة في النظام الإيراني

إن مجلس صيانة الدستور الذي سبق له رفض أهلية الراحل هاشمي رفسنجاني في انتخابات 2013م، حرَمَ هذه المرة الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد من خوض السباق الرئاسي، وبذلك يكون أحمدي نجاد قد تلقى ضربةً ثانية من هذا المجلس بعد رفض أهلية في انتخابات 2017مم التي فاز فيها الرئيس المنتهية ولايته روحاني بفترة رئاسية ثانية.

ربما كان من المتوقع أن تُرفض أهلية الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد، ذلك نتيجةً للتغيير الحاصل في خطابه وتصريحاته التي باتت تشكل تحدياً للنظام وقياداته، خصوصاً الجرأة التي ظل يمارسها خلال السنوات الأخيرة من خلال تهديده بفضح بعض المسؤولين والكشف عن بعض الملفات التي اطَّلع عليها عندما كان رئيسًا لإيران، لكن ما لم يتوقعه أحد هو رفض أهلية بعض القيادات المقربة من المرشد مثل رئيس البرلمان السابق علي لاريجاني الذي كان من المقرر أن يكون المنافس الأقوى لإبراهيم رئيسي، وذلك بسبب توجهاته «المعتدلة» وإمكانية دعمه من «الإصلاحيين» على غرار تصويتهم ودعمهم للرئيس روحاني في انتخابات 2013م و2017م.

(1) خبرگزاری ایمنا، محسن مهر علیزاده کیست؟ + بیوگرافی و سوابق، (4 خرداد 1400 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 مايو 2021م،
https://bit.ly/3id4L91

إن إبراهيم رئيسي - الذي يبدو أن عملية الإقصاء الجماعي للمرشحين كانت بهدف وصوله هو شخصيًا إلى رئاسة الجمهورية - حاول إخفاء رضاه من هندسة الانتخابات لصالحه بعد خلو القائمة النهائية من منافس قوي، ذلك عبر توجيه انتقاد غير مباشر لمجلس صيانة الدستور، حيث ادّعى أنه بعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين قام بإجراء بعض المشاورات لجعل المشهد الانتخابي أكثر تنافسية وتشاركية[1]. لكن ما لم يكن متوقعًا هو انتقاد قرار مجلس صيانة الدستور من قِبل رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام صادق آملي لاريجاني وهو الشقيق الأصغر لعلي لاريجاني وكذلك أحد الفقهاء الستة في مجلس صيانة الدستور عندما علَّق قائلًا بأنه ظل يدافع باستمرار عن قرارات المجلس لكنه لا يجد أي مبرر يجعله يدافع عن قراراته الأخيرة حول أهلية مرشحي الانتخابات الرئاسية، سواءً في منح الأهلية لبعض المرشحين أو في عدم منحها للبعض الآخر، ووجه انتقادًا مباشرًا للأجهزة الأمنية بعدما أرجع السبب في هذه الأزمة إلى التدخُل المتزايد للأجهزة الأمنية من خلال تقديم تقارير مخالفة للواقع وتأثير هذه التقارير على قرارات مجلس صيانة الدستور[2]. هذا التدخل غير المعهود لصادق آملي لاريجاني وانتقادُه لقرار مجلس صيانة الدستور قد يُعبر عن رغبته في وصول أخيه علي لاريجاني إلى رئاسة الجمهورية لكن قلقه من فوز إبراهيم رئيسي قد يكون هو الدافع الرئيس وراء هذه الانتقادات، لأن

(1) خبر آنلاين، اولين واكنش ابراهيم رئيسي به ردصلاحيت تعجب برانگيز كانديداهاى انتخابات از سوى شورای نگهبان، (04 خرداد 1398هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 29 مايو 2021م، https://bit.ly/3ictSsA.

(2) وقايع روز، چرا لاريجانى رد صلاحيت شد؟ علت رد صلاحيت على لاريجانى، (04 خرداد 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bit.ly/3ibyQpv.

إبراهيم رئيسي كان قد وجَّه اتهامات بالفساد للدائرة المقربة لصادق لاريجاني، وذلك بعد اختيار رئيسي لرئاسة السلطة القضائية قبل عامين وبضعة أشهر من الآن، إضافة لذلك هنالك عاملٌ آخر قد يقف وراء قلق لاريجاني من إبعاد بقية المرشحين وتهيئة الأرضية لإبراهيم رئيسي وهو أن فوز الأخير قد يقربه من خلافة خامنئي ما يعني ضعف حظوظ كل الطامحين الآخرين بمن فيهم صادق لاريجاني في خلافة المرشد.

ثالثًا: خيارات النظام للتعامل مع شبح ضعف المشاركة في الانتخابات

نتيجةً للانتقادات الشديدة التي طالت مجلس صيانة الدستور بعد قراره القاضي بحجب الثقة عن بعض المرشحين وتصاعد المواقف الداعية لمقاطعة الانتخابات الرئاسية، وجدَ «المتشددون» في النظام الإيراني أن المشاركة الشعبية الواسعة التي كان يوظفونها خلال السنوات الماضية لإثبات شرعية ومحبوبية هذا النظام ولتزيين صورته المهزوزة لدى الرأيين المحلي والعالمي قد لا تتحقق في الانتخابات الرئاسية المقبلة. ولإدراكهم أن أساليب الإقناع السابقة من قبيل أن المشاركة في الانتخابات حقٌّ أصيل من حقوق الشعب أو أن المشاركة في الانتخابات واجبٌ شرعي، قد لا تنطلي هذه المرة على الشعب الذي وصل خلال الأعوام القليلة الماضية إلى أعلى مراحل الاستياء من سياسيات هذا النظام، لجأوا هذه المرة إلى أساليب جديدة منها التهديد بمعاقبة كل من يدعو إلى مقاطعة الانتخابات، حيث حذّر رئيس قوى الأمن الداخلي حسين اشتري «بمعاقبة من يدعو الناس إلى عدم المشاركة في الانتخابات»[1]، وتأتي هذه التهديدات على الرغم من أن القوانين الإيرانية لا تجبر أحدًا على المشاركة في عمليات الاقتراع، أما الأسلوب الآخر هو التهديد بتكفير من يدعو لمقاطعة الانتخابات، حيث قال أحمد علم الهدى ممثل المرشد الإيراني وخطيب الجمعة في مدينة مشهد وهو كذلك والد زوجة إبراهيم رئيسي المرشح الأبرز في الانتخابات الرئاسية: «مقاطعة الانتخابات في إيران بمثابة ترك الإسلام، وأن الذين يقولون إننا لن نشارك في الانتخابات ليسوا مسلمين»[2]، أما «المتشدد» أحمد خاتمي أحد الفقهاء الستة في مجلس صيانة الدستور قد هدَّد بإخراج دعاة مقاطعة الانتخابات الرئاسية من دائرة المنتمين للنظام الإيراني وذلك بالقول إن «مقاطعة الانتخابات من قِبل بعض المرشحين تمثل معارضةً للنظام والدستور»[3]. ورغم أن بعض القوى في داخل «التيار المحافظ» ترى في ارتفاع نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات تهديداً مباشراً لمصالحها وأهدافها في السيطرة على السلطة التنفيذية، لكن هذه التهديدات التي أطلقها «المتشددون» تعكس قلق هذا النظام الذي يمرُّ بمنعطفات حرجة للغاية، من أن

---

(1) دویچه وله فارسی، فرمانده ناجا دعوت‌کنندگان به تحریم انتخابات را تهدید کرد، (31 مایو 2021م)، تاریخ الاطلاع: 31 مایو 2021م، https://bit.ly/3pjPCVg.

(2) رادیو فردا، علم‌الهدی: تحریم کنندگان انتخابات مسلمان نیستند، (08 خرداد 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 01 یونیو 2021م، https://bit.ly/3yWizec.

(3) رادیو فردا، احمد خاتمی: تحریم انتخابات از سوی برخی نامزدها مخالفت با نظام است، (23 اردیبهشت 1400 هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 01 یونیو 2021م، https://bit.ly/34H5gQM.

تؤدي عملية الإقصاء الجماعي للمرشحين إلى دخوله في مرحلة أكثر استقطابًا قد تؤثر على مستقبله واستمراريته.

رابعًا: موقف «التيار الإصلاحي» من المشاركة في الانتخابات

لم يعلن «الإصلاحيون» صراحةً أنهم لن يدلوا بأصواتهم في صناديق الاقتراع لكنهم أعلنوا بأنهم ليس لديهم مرشح في هذه الانتخابات بعدما رفض مجلس صيانة الدستور مرشحيهم التسعة، وجاء في بيان صحفي لهذا التيار أن «قرار مجلس صيانة الدستور ليس الهدف منه إبعاد هذا التيار عن الحياة السياسية فحسب بل يهدف كذلك لإبعاد الشعب الإيراني من عملية صُنع القرار»[1]، كما أن المتحدث باسم هذا التيار آذر منصوري أعلن أن «الإصلاحيين» لن يدعموا أي مرشح لم يكن ضمن قائمتهم التي رفضت من قِبل مجلس صيانة الدستور[2]، ويبدو أن الكلام موجهٌ للمرشح محسن مهر عليزادة الذي يحسب على «التيار الإصلاحي» والذي يطمح في كسب دعمهم وتصويتهم لصالحه. ويأتي رفض دعم محسن مهر عليزادة كون «التيار الإصلاحي» لم يخترهُ ضمن قائمته التي حددها إضافةً للاعتقاد بضرورة انسحابه من السباق الرئاسي، ربما اعتقادًا منهم بأن ترشيحه كان مقصودًا من قِبل «المحافظين» وأن الهدف من تأييد أهليته هو اختيار مرشح «إصلاحي» من خارج الأَسماء المتفق عليها من قبل «الإصلاحيين» على أن يكون مغمورًا أو لا يتمتعُ بالشعبية الكافية التي تؤهله لمنافسة إبراهيم رئيسي، على أمل أن يُحدث اختراقًا -ولو كان بشكلٍ محدود- في صفوف القاعدة الجماهيرية لـ «الإصلاحيين» ليزيد من نسبة المشاركة في التصويت. وإذا استمر قادة ما يسمى بـ«التيار الإصلاحي» في رفضهم لدعم مهر عليزادة أو عبدالناصر همتي الذي يعمل هو الآخر لكسب تأييد «الإصلاحيين»، فقد يلجأ هذا التيار إلى ما يسمى بـ «**المشاركة غير الفعالة**» في الانتخابات أي أنهم لن يمتنعوا عن التصويت وكذلك لن يمنعوا أنصارهم من التوجه لصناديق الاقتراع، لكنهم لن يدعموا مرشحًا بعينه.

خلاصة

بعد حالة الجدل التي أثارها قرار مجلس صيانة الدستور ليس فقط من قِبل الشارع الإيراني بل من قِبل النخبة السياسية، حاول البعض الرهانَ على تدخل المرشد علي خامنئي لإعادة بعض الوجوه التي تم إقصاؤها من السباق الرئاسي خاصةً بعد الرسالة التي بعثَ بها الرئيس حسن روحاني للمرشد ودعاهُ فيها للتدخل، لكن المرشد تجاهل هذه الدعوات وحسم الجدل حول هذه المسألة بالإشادة بمجلس صيانة الدستور والتأكيد

---

(1) اعتراض به رد صلاحیت‌ها: از روحانی تا احمدی‌نژاد، (26 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/3cdu9l1.

(2) تلاش مهرعلیزاده برای جلب اعتماد اصلاح طلبان/ اصلاح طلبان وارد انتخابات 1400 می‌شوند؟، (07 خرداد 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/3g72B8k.

أن هـذا المجلـس قـام بمـا يجـب عليـه القيام بـه وبما يـراه ضروريـاً[1]، الأمر الـذي يؤكد أن مجلـس صيانـة الدسـتور قـد خطط بشـكل مـدروس ومتفق عليـه مع خامنئي لهندسـة الانتخابـات الرئاسـية المقبلـة لصالـح «المتشـددين» في النظـام الإيراني، ورغـم تأكيدات المرشـد المتكررة حول أهمية المشـاركة الفعَّالة في الانتخابات الرئاسـية إلا أن اسـتبعاد المرشـحين الكفيليـن بزيـادة الإقبال علـى صناديق الاقتراع، أثبت بما لا يدعُ مجالًا للشـك أن فـوز المرشـح المفضـل للقوى المحافظة لإدارة إيران خلال الفتـرة القادمة يمثل أولويةً بالنسبة لخامنئي ولهذه القوى، أكثرَ من موضوعِ شرعيةِ النظام.

(1) شورای نگهبان، شورای محترم نگهبان بر طبق وظیفه‌ی خودش آنچه را که باید انجام بدهد و لازم می‌دانست، انجام داد، (06 خرداد 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/3pb2DQSHGLGT.

الملــف الاقتصــادي

في إطار المساعي لتعظيم إيراداتها النفطية، تنفذ إيران خططًا تنمويةً متعددة في هذا القطاع على الرغم من الحظر المفروض على صادراتها النفطية من قِبل الولايات المتحدة، وإحدى هذه الخطط التنموية هي مشروع خط أنابيب غورة-جاسك الداخلي الذي ينقل النفط من الحقول الإيرانية في منطقة الأحواز شمال الخليج العربي إلى ميناء جاسك الواقع على خليج عمان خارج مضيق هرمز؛ ومن خلال الملف الاقتصادي يقدمُ تقرير الحالة الإيرانية تحليلاً للأهمية الاقتصادية للمشروع وأثره على دول المنطقة.

أولًا: خط أنابيب غورة - جاسك المواصفات والأهمية الاقتصادية

نفذت السلطات الإيرانية، بتاريخ 31 مايو 2021م، أول عملية تجريبية لنقل النفط عبر خط أنابيب من منطقة «غورة» غرب محافظة بوشهر إلى ميناء «جاسك» جنوب إيران (غورة-جاسك) دون المرور بمضيق هرمز، وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني، قد أعلن في ديسمبر 2020م أن عملية بناء خط أنابيب النفط غورة-جاسك سيتم إنجازها قبل انتهاء ولاية حكومته الحالية[1].

المصدر: مسار خط الأنابيب الإيراني الجديد (غورة - جاسك)، https://bit.ly/2SJaMzC

(1) نبض، إيران تنفذ أول عملية نقل نفط عبر خط أنابيب يلتف على مضيق هرمز، (31 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 31 مايو 2021م، https://bit.ly/2Tx3pvJ.

1. الأهمية الإستراتيجية

يوفر الخط لإيران القدرة على شحن وتصدير نفطها خارج مضيق هرمز بكل ما فيه من توترات جيوسياسية. ويعبر مضيق هرمز أهم ممرٍ عالمي للنفط، وأحد المضائق المثيرة للقلق بسبب التوترات الجيوسياسية المحيطة به يوميًا ما بين 20-30 ناقلة نفط، وهو ما يشكِّل 40% من تجارة النفط العالمية. يبلغ عرضه 50 كم، وعمق المياه فيه 60م. ويعتبر أهم منفذ للدول العربية المطلة على الخليج العربي، وتُصدّرُ عن طريقه نحو 90% من نفطها، ويُعتبر في نظر القانون الدولي جزءًا من أعالي البحار.[1] وتحاول إيران عن طريق إنشاء هذا الأنبوب إيجاد طريقة جديدة لتصدير نفطها، عن طريق تجاوز مضيق هرمز، لضمان أن حالات عدم الاستقرار التي قد يشهدها هذا المضيق لن تؤثر على صادرات نفطها.

ويمثل بناء خط أنابيب النفط غورة-جاسك مشروعًا إستراتيجيًا لحكومة إيران حيث سيسمح تنفيذه بتصدير النفط مباشرةً من خليج عمان التفافًا على مضيق هرمز، وقد بلغت تكاليف إنشاء المشروع -حسب ما تشير بعض المصادر-، ملياراً ونصف المليار يورو، ويشمل ذلك إنشاء مخازن لتخزين النفط، تمهيداً للتصدير من خلال محطة جاسك الجديدة.

وسيسمح خط أنابيب غورة-جاسك لإيران بشحن النفط الخام إلى أي مكان في العالم (ولا سيما إلى الصين)، دون المرور بمضيق هرمز، وهو ما يعني عدم تضرر إيران في حال ما إن قررت تعطيل الملاحة بالمضيق عبر زرع الألغام البحرية فيه. ويبلغ طول الأنبوب 1100 كم وقطره 46 بوصة، بقدرة نقل تصل لحوالي مليون برميل يوميًا، وسيتم تخزين النفط في واحدٍ من الخزانات العشرين التي تبلغ طاقة استيعاب كل واحدٍ منها 500 ألف برميل من النفطً، في المرحلة الأولى، (بإجمالي 10 ملايين برميل) ليتم تحميله لاحقاً إلى ناقلات النفط الخام الكبيرة جدًا من خليج عمان وبحر العرب ثم إلى المحيط الهندي، أما المرحلة الثانية، فتشمل زيادة قدرة التخزين الإجمالية لتصل إلى 30 مليون برميل في الميناء[2].

2. الأهمية الاقتصادية

يحقق تشغيل خط أنابيب غورة-جاسك فضلًا عن البُعد الإستراتيجي المتمثل في ضمان استمرارية تصدير النفط الإيراني في حال تعرُّض مضيق هرمز لتعطُّل الملاحة، عدة مكاسب اقتصادية لإيران تتمثل في:

أ. تقليل مسير ناقلات النفط العالمية المتجهة لتحميل النفط الإيراني من موانئ شمال الخليج.

---

(1) الجزيرة نت، مضيق هرمز حلبة صراع دولي.. الموقع والأهمية والنفوذ، (21 يوليو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 31 مايو 2021م، https://bit.ly/3c87mgV.

(2) الاتحاد برس، طهران و "غورة_ جاسك" الطريق البديل لمضيق هرمز، (20 مايو، 2021م)، تاريخ الاطلاع: 31 مايو 2021م، https://bit.ly/2SJaMzC.

ب. تعويض انخفاض قدرة الموانئ الإيرانية في عمليات الشحن بسبب قِدم الموانئ مثل ميناء ماهشهر وعدم تحديث قدراتها اللوجستية.

ج. توفير المواد الخام لمجمعات البتروكيماويات التي تُنشئها إيران بكثافة لتحويل صادراتها من خام النفط إلى صادرات ما بعد التكرير ومواد بتروكيماوية وبخاصة مشروع نجمة الخليج في ميناء بندر عباس الذي يستخدم يوميًا 500 ألف برميل نفطن ويبعد عن جاسك مسافة 344 كم.

د. تنمية منطقة جاسك الصناعية والمنطقة الاقتصادية الحرة التي أُعلن عن إقامتها.

ه. توفير البُنية التحتية لمحطة تصدير الغاز إلى سلطنة عمان التي ستتمركز في منطقة جاسك.

ثانيًا: التداعيات على دول الخليج

يحمل الإعلان عن تشغيل خط أنابيب غورة-جاسك تداعيات على دول الخليج نظرًا للتهديدات الإيرانية القديمة والمتوالية بإغلاق مضيق هرمز التي ظهرت على لسان الرئيس الإيراني حسن روحاني، الذي هدَّد بإحكام السيطرة على المضيق ومنع تصدير نفط الخليج للعالم، كما صدرت تصريحات مشابهة لعدد من القادة العسكريين، ففي يونيو 2008م، قال قائد الحرس الثوري وقتها محمد علي جعفري، إن بلاده ستفرض قيودًا على المرور بالمضيق إذا تعرّضت للهجوم؛ كما هدّدت طهران في عام 2012م، بإغلاق مضيق هرمز ردًّا على عقوبات أمريكية وأوروبية استهدفت إيراداتها النفطية[1].

كما أن هذه الإمكانية تعطي إيران قدرةً تفاوضيةً أكبر، وقدرةً تنافسية مع دول الخليج فيما يتعلق بالأسعار، حيث إن استخدام هذا الأنبوب يُقلل من كلفة التصدير؛ وبالتالي تستطيع إيران بيع نفطها بسعر أقل، وبرغم أن إنشاء هذا المشروع لا يعني استغناء إيران عن مضيق هرمز إلا أنَّ ذلك يُعزز من قدرة إيران على التصدير، ويعطيها تنوعًا في محطات تصديرها من النفط كي تضمن استمرارية صادراتها[2].

من جهة أخرى، تحاول إيران من خلال إنشاء هذا الأنبوب أن تنافس البدائل التي اتخذتها دولُ الخليج (خصوصًا السعودية والإمارات) لتصدير نفطها في حال تعذَّرت الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، حيث أنشأت شركة أرامكو السعودية في عام 1992م، خط شرق-غرب لنقل النفط من حقول النفط بالمنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع على الساحل الغربي، وتصل قدرة هذا الخط إلى خمسة ملايين برميل يوميًا، وهو ما يمثل حوال 50% من الإنتاج النفطي السعودي، كما قامت الإمارات بتحويل ميناء الفجيرة كمنصة لتصدير النفط الإماراتي دون المرور بمضيق هرمز، كونها تضم منصتين لتصدير الخام في مينائها، إلى جانب خزانات نفطية ضخمة، وخط أنابيب ينقل النفط إليها انطلاقًا من أبوظبي، ويبلغ طول خط الأنابيب 406 كم، وينقل 600 ألف برميل من النفط يوميًا من أبوظبي إلى الفجيرة.

---

(1) الجزيرة نت، مضيق هرمز حلبة صراع دولي.. الموقع والأهمية والنفوذ، مرجع سابق.

(2) موقع النخيل، زيادة حجم صادرات النفط الإيرانية من كارون إلى جاسك، (28 يونيو 2020م)، تاريخ الاطلاع: 31 مايو 2021م، https://bit.ly/3wHTUYQ.

ويمكـن أن ترتفـع طاقته لتبلغ 1,6 مليون برميل في اليوم بما يشـكل حوالي 60% من إنتـاج الإمـارات اليومي الذي يصـل لحوالي 2,5 مليون برميل يوميًـا، وللميناء القدرة على استقبال ناقلات النفط العملاقة[1].

جدول (1): مقارنة بين قدرة خطوط نقل النفط البديلة لتفادي المرور من مضيق هرمز

	خط النقل النفطي السعودي شرق-غرب	خط نقل النفط الإماراتي أبو ظبي-الفجيرة	خط نقل النفط الإيراني غورة-جاسك
الطول	1200 كم	406 كم	1000 كم
الطاقة القصوى	5 -6,2 مليون برميل يوميًا	1,6 مليون برميل يوميًا	1 مليون برميل يوميًا
نسبة النقل عبر الأنبوب إلى الإنتاج الكلي (تقريبًا)	%50	%60	%40 * في حال تم رفع الحظر عن تصدير النفط الإيراني

المصادر: https://bit.ly/3fEVwgm، https://bit.ly/2SKUIxs، https://bit.ly/3c7bnlx، https://bit.ly/3wHTUYQ.

وما يمكن اسـتنتاجه من الجدول أعلاه أنه يعتبر نقطة اختناق لجميع الدول، وإن كانت إيـران تعتبـر من أكثر المتضررين في حال لجأت إلى أعمـال تخريبية لإعاقة الملاحة في المضيق، لعدم وجود بدائل كافية لديها، وربما لا تلجأ إلى هذا الخيار إلا في حال الضرورة القصوى، إلا أن القيام بأعمال استفزازية محدودة يبقى احتمالًا قائمًا.

(1) ميد ايسـت اونلاين، بدائل الإمارات والسـعودية لـ"هرمز" تعمق عجز إيران، (17 مايو 2019م)، تاريخ الاطلاع: 31 مايو 2021م، https://bit.ly/3c7bnlx.

خلاصة

شكَّل إعلان إيران عن تشغيل خط أنابيب غورة-جاسك تحولًا كبيرًا في مسارات تصدير النفط الإيراني بتقليص الاعتماد على المرور من مضيق هرمز، كما عظَّم من قدرة إيران على إنشاء مجمعات البتروكيماويات بمناطق جنوب إيران مع دعم المناطق الصناعية وإنشاء مناطق اقتصادية حرة، وفي الوقت نفسه أتاح لإيران قدرةً أكبر على تنفيذ تهديداتها السابقة بإغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الحرية، الأمر الذي يشكل ضغطًا جيوسياسيًا على دول الخليج التي تعتمد على الملاحة في مضيق هرمز لتصدير نفطها، وقد كان لدول الخليج (المملكة العربية السعودية والإمارات) في تنفيذ مشروعات أنابيب النفط السبقُ في التحرر من خطر الاعتماد على تصدير النفط عبر مضيق هرمز في ظل التهديدات الإيرانية بتعطيل الملاحة في المضيق، لكن حتى الآن لا تُغطي قدرات هذه الأنابيب كامل القدرة التصديرية للدولتين فضلًا عن اعتماد كلٍ من الكويت والبحرين وقطر على مضيق هرمز في كامل تجارتها البحرية.

الملــف العسكــري

يستعرض الملف العسكري لشهر مايو 2021م، أبرز التطورات العسكرية والأمنية الإيرانية، التي منها تكثيف الأنشطة العسكرية في مجالات الحرب الإلكترونية في أعقاب استهداف المنشآت النووية الإيرانية، وإجراء مناورات بحرية للتحكم في مضيق هرمز؛ كما سيتم استعراض مستجدات مفاوضات فيينا في ضوء ما تضمَّنه كتابٌ نُشر مؤخرًا حول النوايا الإيرانية في السعي لامتلاك السلاح النووي؛ وسيتم مناقشة ذلك من خلال المحاور التالية: الأنشطة العسكرية خلال شهر مايو؛ ومأزق الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمام سعي إيران للحصول على السلاح النووي.

أولًا: الأنشطة العسكرية

1. تدريبات لرفع قدرة الجيش في مواجهة التهديدات السيبرانية

أطلق الجيش الإيراني بتاريخ 25 مايو 2021م، مناورةً للحرب الإلكترونية في منطقة أصفهان أسماها «درع السماء 1400»، تهدف إلى رفع قدرات الجيش في مجال الحرب الإلكترونية، وفي بداية المناورة أعلن مساعد القائد العام للجيش الإيراني للشؤون التنسيقية الأدميرال حبيب الله سياري، وقائد القاعدة الإستراتيجية «ذو الفقار» التابعة للجيش، بأن مناورة «درع السماء 1400» تعتبر أكبر مناورة في قطاع الحرب الإلكترونية للجيش خلال السنوات الأخيرة، وستستخدم خلال المناورات وحدات الرد السريع وأنظمة القوات البرية والجوية والدفاع الجوي، إلى جانب بحرية الجيش، في مناطق واسعة من البلاد، مشيرًا إلى أن التمرين سيشمل تنفيذ مهام الدفاع الإلكتروني لصدّ الطائرات الصغيرة والطائرات المسيرة الهجومية، كما سيتم عمل تدريبات على تسلُّل الطائرات الصغيرة الذكية والطائرات المسيرة الهجومية لتدمير أهداف يتم تحديدها مسبقًا بتغطية من وحدات الحرب الإلكترونية، والتدريب على عمليات الاعتراض الجوي والدفاع السيبراني، وبحث المعلومات وتحليلها بشكل دقيق وسريع لرصد وكشف أنظمة استخبارات الإشارات الإلكترونية أو المراقبة الإلكترونية[1].

ومن ناحية أخرى، أعلنت إيران عن تشكيل قيادة مشتركة لحماية المنشآت النووية من الهجمات السيبرانية، وذلك في أعقاب الانفجار في منشأة تخصيب

---

(1) وكالة أنباء إيرنا، قائد القوة الجوية: مجموعة متنوعة من الطائرات شاركت في مناورة الحرب الالكترونية 1400-، (25 مايو 2021م،) تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bit.ly/3uDlYv0.

اليورانيوم في نطنز أبريل الماضي، وبحسب مصدر إيراني فإن هذا القرار جاء بعد أن اتضح أن السبب الرئيس للانفجار في نطنز كان غياب التنسيق بين أجهزة الأمن المختلفة المسؤولة عن تأمين المنشآت النووي؛ وقد أُوكلت مهمة إقامة مركز التنسيق إلى هيئة الأركان العامة للجيش الإيراني[1]، لكن هناك مصادر تُشير إلى أن المهمة ربما تُسند إلى الحرس الثوري.

وممّا يجدر ذكره أن الجيش الإيراني قد نفّذ في 18 مايو 2021م، مناورةً سميت بـ«فتح1» لرفع قدرات الجيش في الدفاع السيبراني لمواجهة التهديدات السيبرانية، وقد أوضح الأدميرال حبيب الله سياري، بأن الفضاء السيبراني اليوم يعتبر البُعد الخامس في ساحة المعركة وهي أحد المكونات الفعالة في تعزيز القدرة القتالية للجيش، وأن تجاهل موضوع الفضاء السيبراني بوصفها تهديدًا مستجدًا قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالقدرة القتالية[2].

2. تدريبات إيرانية على سيناريوهات إغلاق مضيق هرمز

أشار تقريرٌ لمجلة «ناشيونال إنترست» الأمريكية إلى قيام البحرية الإيرانية بإطلاق إستراتيجية جديدة للهيمنة على مياه الخليج من خلال القيام بإطلاق موجات من الزوارق المسلحة السريعة للتدرُّب على إغلاق مضيق هرمز في حالة اندلاع صراع جديد في الخليج، حيث أظهرت صور الأقمار الصناعية نشر زوارق طائرة من طراز «بافار-2» قرب القاعدة البحرية في بندر عباس، المطلة على مضيق هرمز، وتمتاز هذه الزوارق بالسرعة الفائقة والقدرة على الارتفاع عن سطح الماء لمسافة قليلة؛ مما يعطيها مجالًا للمناورة، ووفقًا لكاتب المقال، فإن إيران لا تهدف إلى استخدام هذه الزوارق لتوجيه ضربات مباشرة للخصوم، لكن من الممكن أن تستغلها لزعزعة الوضع في مضيق هرمز الحيوي في حال حصول أي نزاع مستقبلي، ويمكن استخدامها لأغراض الاستكشاف، تمهيدًا لشنّ هجمات بزوارق أكبر حجمًا، ونصبِ كمائن للغواصات بمختلف أحجامها.

هذه الزوارق مجهزة بنظارات للرؤية الليلية وكاميرات دقيقة، ويمكن تزويدها بمدفع رشاش واحد، وتزعُم إيران أن لديها القدرة على حمل صواريخ مضادة للسفن، لكن كاتب المقال يُشير إلى أنه حتى الآن لا يوجد دليلٌ على ذلك[3].

---

(1) موقع "تيك ديبكا" الأمني، بعد الانفجار في نطنز، إيران تُشكل قيادة مشتركة لحماية المنشآت النووية، (23 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bit.ly/34zvN2k.

(2) وكالة إيرنا، الأدميرال سياري: نسعى إلى زيادة قدرة الجيش على مواجهة التهديدات السيبرانية، (28 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bit.ly/2R5einH.

(3) الحرة، استراتيجية إيرانية جديدة في مياه الخليج، (14 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https:// arbne.ws/3wWqd6H.

المصدر: الزوارق الإيرانية الصغيرة، https://arbne.ws/3wWqd6H

من ناحية أخرى، قالت وزارة الدفاع الأمريكية إن سفينةً تابعةً لخفر السواحل الأمريكية أطلقت طلقات تحذيرية على زوارق إيرانية اقتربت من سفن تابعة للبحرية الأمريكية في مضيق هرمز، واتهم المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي، الزوارق الإيرانية بـ«التصرف بعدوانية» بالقرب من السفن الأمريكية التي كانت ترافق غواصة الصواريخ الموجهة، يو إس إس جورجيا؛ وتضمّن بيان وزارة الدفاع الأمريكية، قيام 13 قاربًا سريعًا تابعًا لسلاح بحرية الحرس الثوري الإسلامي الإيراني بالاقتراب من السفن الأمريكية على بعد 140م، وأضاف البيان أن نشاط الزوارق كان «غير آمن وغير مهني، وهو نوع من النشاط الذي يمكن أن يؤدي إلى إصابة شخص ما، ويمكن أن يؤدي إلى سوء تقدير حقيقي هناك في المنطقة، وهذا لا يخدم أي مصلحة»[1].

3. الكشف عن منتجات عسكرية جديدة:

في إطار سعي إيران الحثيث لتطوير قدراتها العسكرية وسدِّ الثغرات الدفاعية، أعلن الحرس الثوري الإيراني، عن عدد من المنتجات العسكرية محلية الصنع،[2] تم ضمها للخدمة مؤخرًا (لم تثبت فعاليتها بعد)، ومنها:

أ. الطائرة المسيرة الضخمة وفوق الثقيلة «غزّة» متعدّدة المهام في مجالات الرصد والقتال والتحليق المتواصل لمدة 35 ساعة، وبإمكان هذه الطائرة حمل 13 قنبلة، وتغطي مساحة عمليات تبلغ ألفي كم، ولها القدرة على حمل 500 كغم من مختلف أنواع تجهيزات جمع المعلومات والإشارات، وستكون هذه الطائرة المُسيّرة ضمن أسطول القوة الجو-فضائية للحرس؛ وبرغم عدم وجود معلومات أو دلائل على مدى فعالية هذه الطائرة، إلا أن الإعلان عنها يُنبئ عن توجّه إيران للاستثمار في برنامجها للطائرات بدون طيار، لمحاولة سدّ

---

(1) بي بي سي بالعربي، مضيق هرمز: سفينة أمريكية تطلق طلقات تحذيرية على زوارق إيرانية في الخليج، (11 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bbc.in/3vFaaty.

(2) وكالة فارس للأنباء، الحرس الثوري يكشف عن طائرة "غزّة" المسيرة الضخمة، (31 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2021م، https://bit.ly/3uAjYDC.

العجز بقوتها الجوية التي مُنيت مؤخرًا بحادث مأساوي بتحطم طائرة (إف-5) ومقتل طياريها، في دلالة على تقادُم وتهالُك قوتها الجوية[1].

ب. المنظومة الصاروخية أرض-جو الإيرانية «9 دي» التي لها قابلية الاشتباك مع الأهداف من مسافة قريبة مثل، صواريخ كروز، وقنابل الطائرات وأنواع الطائرات المسيرة وتدميرها.

ثانيًا: الوكالة الدولية أمام مأزق تقدم برنامج إيران النووي

وسط تقارير عن تحقيق تقدم ملحوظ في المفاوضات التي تجري في فيينا بين دول 5+1 مع إيران حول الملف النووي الإيراني، ألقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) باللوم على إيران لعدم تمكينها من الوصول إلى البيانات النووية من خلال الشاشات المخصصة لمتابعة أنشطة المواقع النووية الإيرانية، منذ 23 فبراير الماضي.[2] ولا تزال الوكالة تنتظر ردودًا مرضية على استفساراتها السابقة حول الأنشطة النووية المشبوهة. كما لم تقدم إيران التفسير اللازم لوجود جزيئات لمواد نووية في ثلاثة مواقع أجرت الوكالة فيها عمليات تفتيش[3].

1. إصدار جديد يكشف النوايا الإيرانية

يأتي كتاب رئيس معهد العلوم والأمن الدولي ديفيد أولبرايت والباحثة سارة بوركهارد، الذي صدر مؤخرًا بعنوان: السعي الإيراني المحفوف بالمخاطر للأسلحة النووية «Iran's Perilous Pursuit of Nuclear Weapons»، ليلقي الضوء من جديد على المشروع الإيراني «AMAD»، وخطط إيران للسعي لامتلاك السلاح النووي، استنادًا إلى الوثائق المسروقة من إيران[4]، ويكشف أن إيران كانت تستعدُ لـ «اختبار» المكونات الرئيسية لقنبلة نووية في عام 2003م، وإجراء اختبار تحت الأرض.

يكشف تحليل الأرشيف الإيراني الذي أصبح دليلَ إدانة على تورُّط إيراني في برنامج نووي غير سلمي، عن بعض الجوانب الرئيسة حول طموحات إيران النووية، وفي مقدمتها مشروع مرخص من القيادة العليا إلى جانب مخصصات الميزانية والتنسيق التنظيمي؛ ويقال إن الوثائق أظهرت تفويض بـ «تطوير جهاز متفجر نووي»، أو «العمل تحت إشراف الحكومة لتطوير أسلحة نووية»[5].

استجابةً للضغط المتزايد من القوى الأوروبية لتجميد برامجها النووية، وخوفًا من هجومٍ عسكري أمريكي محتمل، أوقفت إيران العمل في المشروع، لكن الجهود المكثفة

---

(1) العربية، إيران: مقتل طيارين بتحطم طائرة على حدود العراق، (01 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 03 يونيو 2021م، https://bit.ly/3gbm3RE.

(2) 'Iran nuclear program: UN watchdog unable to access data since February,' The Guardian, June 1, 2021, https://bit.ly/3uz10gU

(3) Francois Murphy, 'Iran fails to explain uranium traces found at several sites -IAEA report' Reuters, May 31, 2021, https://reut.rs/2RYqZRu

(4) David Albright and Sarah Burkhard, 'Iran's Perilous Pursuit of Nuclear Weapons,' Institute for Science and International Security Press, Washington DC, US. (May 17, 2021)

(5) Ibid.

ظلت جاريةً لسدّ الثغرات التقنية؛ إذ نقلت غالبية العلماء والمهندسين التابعين لمشروع AMAD إلى منظمة الابتكار والبحث الدفاعي (SPND) تحت قيادة محسن فخري زاده. وبالإضافة إلى وجود منشآت تحت الأرض مثل «بارشي» بالقرب من طهران لتخصيب اليورانيوم، تؤكد السجلات أيضاً أن أكثر من عشرة خبراء أجانب شاركوا بشكل خاص في برنامج تطوير الأسلحة الإيراني. إلى جانب ذلك، سلّطت الوثائق الضوء أيضًا على عدّة تجارب أخرى في عام 2003م أو قبل ذلك؛ بالإضافة إلى الحصول على 50 كغم من اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) من مصدر أجنبي. لم تغفل إيران مسألة الحصول على قدرة لإيصال السلاح النووي، حيث قامت بالإعداد لتطوير نموذج أولي لنظام إطلاق باستخدام صاروخ «شهاب3»، كما تؤكد الوثائق قيام العلماء الإيرانيين بإجراء تجارب لمفجر نيوتروني، بالإضافة إلى الاستدلال على خيارات إيران المختلفة لمواقع الاختبار المناسبة.

2. الرغبة في العودة للاتفاق تُغفل حقائق التقدم في البرنامج النووي

إذا ثبتت صحة المعلومات التي قدمتها إسرائيل للوكالة، فمن غير المفهوم كيف تم تخفيف التقييم النهائي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لخطورة النشاطات النووية الإيرانية، ويظهر ذلك عجلةَ واشنطن لحل مسألة الملف النووي الإيراني بالعودة إلى الاتفاق النووي، برغم عيوبه، في ظل تركيزها على المنافسة مع الصين شرقًا.

لم تكتفِ إيران بوقف مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للأنشطة النووية، بل بدأت أيضًا في تخصيب اليورانيوم إلى 60 % في أبريل مقابل 3,67 % المصرّح بها ضمن اتفاقية JCPOA [1]، وفي ضوء عدم وجود نظام رقابة، فمن المحتمل أن إيران تخصب اليورانيوم بنسبة 80 أو 90% وليس 60% فقط؛ وبالتالي تتوفر لها القدرة على تصنيع السلاح النووي. وفي ظل توفر دلائل واضحة على تجاوزات إيران لخطة العمل الشاملة، فإنه لا يمكن للمفاوضات أن تغفل أسئلةً جوهرية تم تجاهلها في عام 2015م، حيث تظهر الدلائل بشكل واضح أن البرنامج النووي الإيراني مرتبطٌ بامتلاك السلاح النووي، ويزيد من المخاطر وجودُ أنظمةِ إطلاقٍ متنوعة جاهزة له[2].

خلاصة

من المتوقع أن تستمر إيران في تحديث وسدِّ الفجوات الدفاعية لديها، وتعزيز وسائل الردع، لتكون قادرةً على الوقوف في وجه أي تهديدات غربية، والسعي لامتلاك قوة تفاوضية من خلال فرض صيغة عسكرية في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط، وعدم التخلي عن طموحها النووي؛ ويظهَر هذا التوجه جليًا في رفع إيران لميزانيتها العسكرية، بحسب ما نشرهُ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام مؤخرًا.

---

(1) 'Iran to enrich uranium to 60% after 'wicked' nuclear site attack,' BBC, April 14, 2021, https://bbc.in/3uFqBF5

(2) Robert Einhorn and Vann H. Van Diepen, 'Constraining Iran's missile capabilities,' Brookings, March 2019, https://brook.gs/2Twojv0

الشـــأن العربـــي

تناول الشأن العربي ثلاثة مِلفات ناقش الأول منها العلاقات الخليجية-الإيرانية مركزًا على مستجدات الانتشار الميليشياوي الإيراني في العراق، والجهود الخليجية لدعم استقلال القرار العراقي؛ وتناول الثاني الوجود الإيراني في اليمن من خلال بحث مسار عملية السلام في اليمن والدور الإيراني ثم دلالات التصعيد الحوثي-الإيراني على مأرب، وخصّص الملف الأخير للوجود الإيراني في سوريا ومساعيها لترسيخ وجودها هناك من خلال إنشاء قنصلية في مدينة حلب وقاعدة عسكرية جديدة، فضلًا عن مستجدات ملف الربط السِّككي بين إيران والعراق وسوريا.

إيــران والخليــج

لا تـزال العلاقـات الخليجية-الإيرانيـة تـدور فـي حلقـة البحـث عـن مخرج من حالـة الركود والتـأزم؛ وأدركت الحكومـة العراقيـة أنهـا فـي وسـط الأزمـة ما بيـن إيـران ودول الخليج، وأن سـبيلها للخـروج مـن أزمتهـا يتمثـل فـي أخـذ أدوارٍ فاعلـة تخرجُهـا مـن حالـة الاسـتقطاب التـي سـيطرت علـى الوضـع فـي العراق لمـدةٍ طويلـة؛ انعكس ذلك في توفيـر أرضية لتقاربٍ محتمل بين السعودية وإيران. ولذا نُخصص ملف إيران والخليج لبحث مسارات التنافس الخليجي-الإيرانـي فـي العـراق، في ظلّ انتشـار الميليشـيات المسـلحة الموالية لإيران في الأراضي العراقية.

أولاً: مستجدات الانتشار الميليشياوي الإيراني في العراق

نشـرت وكالـة رويتـرز تقريـرًا حول قيـام إيران بتشـكيل مجموعات مسـلحة مـن بين أقوى الميليشـيات الموالية لها فـي العراق وتدريبهم على حرب الطائرات بـدون طيار والمراقبة والدعايـة عبـر الإنترنـت، والارتبـاط بشـكلٍ مباشـر بفيلق القـدس الإيرانـي، ذراع الحرس الثـوري الإيرانـي (IRGC) الذي يسـيطرُ علىً الميليشـيات المتحالفة معه فـي الخارج. وتعدُ المجموعات المسـلحة الجديدة أكثر ولاءً وتشـددًا، في خطوة جديدة تسـتهدف التقليل من الاعتمـاد علـى الجماعـات الكبيرة التي مارسـت نفـوذًا لصالحِ النظام الإيرانـي في العراق سـابقًا[1] ويشـكل وجود ميليشيات عراقية موالية لإيران أرضيةً للتصدي لأي جهود تقاربية خليجيـة أو اسـتثمارات في العراق، ومنح إيران القـدرة على مهاجمة دول الخليج من خلال تزويد الميليشيات بصواريخ أو طائرات مسيرة عابرة للحدود العراقية.

وتنظـر إيـران إلـى العـراق كجـزءٍ أصيـل فـي نفوذهـا بالمنطقـة، وورقـة مسـاومة مـع الغـرب فـي أي مفاوضـات، وميدانًـا لتصفيـة الحسـابات وتهديـد دول الجـوار بشـكلٍ غيـر مباشـر ودون تحمـل إيـران المسـؤوليةَ المباشـرة عـن أعمالهـا العدائية، وإيجـاد كوادر يُعتمد عليهـا بعيـدًا عـن الرجـوع للحكومـة العراقيـة، لإبقـاء العـراق يـدور فـي الفلـك الإيرانـي. ويشـير التقريـر المشـار لـه أعـلاه إلـى أن الجهـود الإيرانيـة لإعـادة تشـكيل الميليشـيات الموالية لها فـي العـراق، يعكس ردَّ إيـران على الانتكاسـات، خاصـةً بعـد مقتل قائـد فيلق القـدس قاسـم سـليماني، الـذي كان يُسـيطر ويُديـر عن كثب الفصائل الشـيعية فـي العـراق. وعلـى إثـر مقتـل سـليماني وأبـو مهـدي المهنـدس، أُجبـرت الميليشـيات العراقيـة الكبيـرة الموالية لإيـران علـى التراجـع عـن الظهـور بعـد أن أدى رد الفعـل الشـعبي العنيـف إلـى

(1) Reuters, EXCLUSIVE In tactical shift, Iran grows new, loyal elite from among Iraqi militias, May 21, 2021, Accessed May 23, 2021, https://reut.rs/3flnnuX

مظاهرات حاشدة ضخمة ضد النفوذ الإيراني وتعرّضت للانقسامات، اعتبرتها إيران أكثر صعوبة للسيطرة [1]؛ وتحاول إيران من خلال هذا التحول التكتيكي الإبقاء على إدارة الميليشيات بالعراق بعيدًا عن الجانب العراقي[2].

ثانيًا: الجهود الخليجية لدعم استقلال القرار العراقي

يعتبر الاقتصاد والدعم السياسي عاملين رئيسيَّن يدعمان محاولات العراق لاستقلال قراره عن التأثير والهيمنة الإيرانية؛ وتسعى دول الخليج للولوج من هذا الباب لتستطيع التغييرَ في معادلة الواقع الحالي العراقي بما يُعيد العراق إلى فضائه العربي، ودعمه للوقوف مجددًا في وجه المدِّ الإيراني.

كان من أبرز المساعي الخليجية لتمتين العلاقات مع العراق، الدعوةُ التي قُدمت لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، لزيارة المملكة في بداية شهر مارس الماضي، وكان من أبرز نتائجها كما يراها البعض «استعادة العراق لتوازنه، والمنطقة لتوازنها أيضًا انطلاقًا من العراق»، وكذلك فإن «توجُّه العراق نحو عمقه العربي خطوة في الاتجاه الصحيح ستُساعد وبقوة في استقراره وفي دوران عجلة التنمية فيه بعد توقفها فترةً طويلة نتيجةً للأوضاع السياسية والعسكرية في العراق، بعدما أدّت التدخلات في شأنه الداخلي بطريقة فجّة إلى نتائج كارثية، وتأخر لحاقُ العراق بركب التنمية والتقدم»[3]، وبالفعل وفي أعقاب هذه الزيارة نشطت السياسة العراقية في محاولة التوسط لبدء حوارٍ إيراني-سعودي حول القضايا العالقة في المنطقة.

---

(1) Ibid.

(2) Twitter, Henery Room, May 21, 2021, Accessed May 23, 2021, https://bit.ly/3f88env

(3) بي بي سي عربي، هل تعيد زيارة مصطفى الكاظمي للرياض التوازن للمنطقة؟، (02 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 مايو 2021م، https://bbc.in/346GlG8.

وفي بداية شهر مايو 2021م، قام سمو نائب وزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان بن عبد العزيز، بزيارةٍ هامة للعراق على رأس وفدٍ رفيع المستوى، وتضمَّنت الزيارة لقاءات هامة مع رئيس الجمهورية العراقية برهم صالح، ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي؛ وجرى خلال تلك اللقاءات مناقشة أوجه التعاون وسُبل تعزيزها، كما تم التوقيع على 5 اتفاقيات ثُنائية في عدّة مجالات اقتصادية وأمنية، من بينها تفعيل النقل البري التجاري بين البلدين.[1] يذكر أن السعودية أعلنت عن تبرعها بتكاليف إعادة تهيئة مستشفى ابن الخطيب في العاصمة العراقية بغداد بعد حادثة الحريق الذي تعرّض لها المستشفى[2]، في إشارة إلى وقوف المملكة مع العراق في الظروف الصعبة.

من ناحية أخرى، فقد أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن مبادرة تهدف لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتعاون مع العراق، واستثماراتٍ تُقدّر قيمتها بمبلغ 3 مليار دولار؛ حيث جاء في بيان مشترك في ختام الزيارة الرسمية لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى أبوظبي، بأن المبادرة الإماراتية ترمي إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، وخلق فرص جديدة للتعاون والشراكة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي والتنموي. كما عبّر الجانبان عن ضرورة التعاون الأمني والعسكري، وتبادل المعلومات لمكافحة الإرهاب، وتوسيع التعاون في مجال الطاقة، وتشجيع حركة الاستثمار بين البلدين[3]. حيث تُظهر بيانات وزارة الاقتصاد الإماراتية، أن تجارتها الخارجية مع العراق، بلغت في 2019م نحو 15,1 مليار دولار.[4]

ويمكن القول إنّ المنافسة سوف تحتدِم في إطار سعي دول الخليج لتنحية العراق عن التأثير الإيراني وإعادته إلى محيطه العربي، وسوف تحاول طهران التصدي لذلك والمحافظة على وجودها في العراق من خلال الميليشيات الموالية لها للتأثير على التوجهات العراقية؛ وتأتي المحاولات الإيرانية الأخيرة لإعادة هيكلة الميليشيات العراقية الموالية لها، لضمان استمرار النفوذ في العراق وصدّ أي محاولات خليجية لعكس معادلة النفوذ في العراق، حيث يصعُب على إيران منافسةُ الدور السياسي والاقتصادي الخليجي والبُعد العربي في العراق، ولذا سوف تحرص إيران على بقاء قوة وزخم نفوذها المعتادة من خلال الميليشيات الشيعية التي تفرض من خلالها سياسةَ الترغيب والترهيب على الشعب العراقي وحكومته.

---

(1) العين الإخبارية، أول زيارة للعراق.. خالد بن سلمان يلتقي "الرئاسات الثلاث"، (11 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 مايو 2021م، https://bit.ly/3bN2UnC.

(2) واس، خادم الحرمين الشريفين يوجه بتبرع المملكة لإعادة تهيئة مستشفى ابن الخطيب في بغداد هدية للشعب العراقي الشقيق، (12 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/3hXPzwo .

(3) الاقتصادية، الإمارات تستثمر 3 مليارات دولار في العراق، (05 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 مايو 2021م، https://bit.ly/348zP1B.

(4) قناة العالم، الإمارات تستثمر في العراق 3 مليارات دولار، (05 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 مايو 2021م، https://bit.ly/3wotOKn.

خلاصــة

بالرغـم من أن الخلافات الإسـتراتيجية بيـن دول الخليج وإيران لا تزال بعيدةً عن التوافق، إلا أن وجود بوادر رغبة في الحوار، ووجود دولة وسـيطة مثل العراق يهُمُّها أن تسـتفيد من تنمية هذا الحوار ونتائجه لما يخدم مسـتقبلها، قد يُسـاعد في تأسـيس رؤى تقارُبية بين دول الخليـج وإيـران؛ حيـث تسـعى العراق مـن خلال اسـتضافة المحادثـات الإقليمية، إلى جعـل بغـداد مكانًـا للتهدئـة أكثر من كونـه نقطةَ خلافٍ وتنافـس، ولذا يبـدو أن هناك أملٌ فـي التخفيـف مـن حدة التوتـرات في المنطقة، والوصـول إلى حلولٍ وسـط تجعل التعايش والتنافس الإيجابي هو السائد بدلًا من الصراع والتوتر.

إيـــران واليمـــن

شهد الملف اليمني مؤخرًا زخمًا دوليًا في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن و مباحثات دولية وإقليمية في العاصمة العمانية مسقط في شهر مايو لإنهاء الصراع في اليمن، حيث تباحثت الأطراف مبادرةَ المملكة العربية السعودية لحل الأزمة اليمنية والرغبة الأمريكية في إنهاء هذه الأزمة، ومن جانبٍ آخر أصبح التعنُّت من قِبل الميليشيات الحوثية وإصرارها على تصعيد العمليات العسكرية خاصةً على محافظة مأرب بمثابة حجرِ عثرة في مسار عملية السلام اليمنية، وذلك مع الدور الإيراني البارز في تعطيل الحلِ السياسي في اليمن، حتى أصبحت عملية التباين في الموقف الرسمي الدبلوماسي من قِبل النظام الإيراني والتوجهات الفعلية على الواقع والتي ينتهجُها الحرس الثوري الإيراني سمةً من سمات الموقف الإيراني تجاه الملف اليمني التي لها دلالاتها وأبعادها السياسية من حيث خدمة المصالح الإيرانية، وفيما يلي سوف نستعرض أبرز التطورات للجهود الدولية لتحقيق السلام في اليمن والأبعاد السياسية لعرقلة الميليشيات الحوثية والنظام الإيراني عمليةَ السلام في اليمن:

أولاً: مسار عملية السلام في اليمن والدور الإيراني

امتدادًا لجهود الأطراف الإقليمية والدولية التي تأتي في إطار عملية السلام اليمنية، شهدت الأزمة اليمنية في الفترة الأخيرة وخاصةً أوائل شهر مايو حراكًا سياسيًا ودبلوماسيًا غير مسبوق لإيجاد أرضية مناسبة لعملية الحل السياسي في اليمن، إذ شهدت العاصمة العمانية زيارات واجتماعات ومباحثات من أطراف دولية متعددة من أبرزهم المبعوث الأممي مارتن غريفيث والمبعوث الأمريكي الخاص لليمن تيم ليندركينغ ووزير الخارجية السعودي سمو الأمير فيصل بن فرحان، بالإضافة إلى زيارة وزير الخارجية الإيراني لمسقط التي سبقت ذلك بأيام قليلة؛ حيث تزامن ذلك مع وجود الوفد المفاوض للميليشيات الحوثية[1].

جعلتَ جميع الأطراف المهتمة بعملية السلام اليمنية عمليةَ وقف الحرب أولويةً، كما تضمنت ذلك مبادرة المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى موقف الإدارة الأمريكية التي وصفت عملية إنهاء الحرب في اليمن من أولويات الرئيس الأمريكي جو بايدن، إلا أن موقف الميليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني كانت ولا تزال سببًا رئيسيًا في تعثُّر جميع المبادرات والمباحثات التي تهدف لإحلال السلام في اليمن.

---

(1) يمن مونيتور، وزير الخارجية السعودي في مسقط بالتزامن مع وصول المبعوثان الأميركي والأممي، (02مايو2021م)، تاريخ الاطلاع: 28/4/2021م، https://bit.ly/3vNw8L0.

وأعلن مكتب المبعوث الأممي لليمن في بيان بعد المفاوضات عن فشله في التوصل إلى حل لوقف الحرب وإنهاء التصعيد الحوثي وتقليل حجم المخاطر التي تهدد حياة الشعب اليمني، وعبَّر رئيس وفد المفاوضين للميليشيات الحوثية محمد فليتة عن رفض الميليشيات الحوثية لكل الجهود التي تهدف إلى وقف إطلاق النار وإنهاء الأزمة اليمنية؛ إذ وضعت الميليشيات شروطًا تعجيزية أمام المجتمع الدولي الهدف منها تعطيل العملية السياسية والجهود الهادفة إلى إنهاء الحرب والأزمة اليمنية، وإعطاء مبرر وغطاء للتصعيد العسكري على محافظة مأرب والخروقات للهدنة في الحديدة متجاهلةً في ذلك كلَّ التحذيرات الأممية[1].

وفي إحاطة للمبعوث الأممي مارتن غريفيث أمام مجلس الأمن في 12 مايو قال فيها: «على الرغم من الجهود المضاعفة في الأشهر الأخيرة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في اليمن، إلا أنني للأسف لست هنا لأقول إن الأطراف بصدد إبرام اتفاق». وأشار غريفتس إلى خطورة التصعيد العسكري من قِبل الميليشيات العسكرية على محافظة مأرب وما تسبب فيه من خسائر مريعة في الأرواح بما في ذلك الأطفال الذين تم زجُّهم بلا رحمة من قِبل الميليشيات الحوثية في المعركة[2].

وفي ظل الجهود الأممية لإنهاء النزاع التقى المبعوث الأممي بزعيم الميليشيات الحوثية في صنعاء في أواخر مايو، حيث عبَّر بعد اللقاء عن إحباطه الشديد من استئناف العملية السياسية. جدير بالذكر أن المبعوث الأمريكي لليمن تيموثي ليندركينج عبَّر بشكلٍ صريح عن الدور السلبي الذي يلعبُه النظامُ الإيراني في مسار عملية السلام اليمنية، حيث قال إن «الدور السلبي الذي تلعبه طهران في الأراضي اليمنية لا يشهد أي انخفاض أو تطور إيجابي»[3]. يُشار إلى أن قائد الحرس الثوري الإيراني حسين سلامي قال بعد إفشال مباحثات مسقط في 05 مايو 2021م: «في الوقت الراهن تتغير موازين القوى لصالح الحوثيين»، مستدلًا على التصعيد العسكري الإرهابي من قِبل الميليشيات الحوثية داخل اليمن وخارجه، حيث زعم بأن الدفاعات الجوية والمضادات السعودية لم تستطع التصدي للهجمات الحوثية الإرهابية[4].

ويعبِّر هذا التصريح من قِبل قائد الحرس الثوري بشكلٍ واضح عن الرغبة الإيرانية والدور الإيراني في تعطيل مسار الحل السياسي في اليمن؛ وذلك بالإيعاز للميليشيات الحوثية بفرض مزيدٍ من التصعيد العسكري، بالإضافة إلى ارتهان الميليشيات الحوثية لقرارات قادة المؤسسة العسكرية الإيرانية.

---

(1) عكاظ، غريفيث ينعى مفاوضات مسقط: لم نصل إلى حلول، (06 مايو2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 أبريل 2021م، https://bit.ly/3wYqfuL.

(2)( ) الأمم المتحدة، إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث كما تلاها أمام مجلس الأمن للأمم المتحدة، (12 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 أبريل 2021م، https://bit.ly/3pkEPKu.

(3) العين الإخبارية، أمريكا تفضح دور إيران السلبي في اليمن، (02 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 2 يونيو 2021م، https://bit.ly/3wNWNr4.

(4) وكالة تسنيم للأنباء، سردار سلامى: نيروى قدس سطح قاعده قدرت را گسترش داد/ حوادث سرزمين هاى اشغالى مى تواند تكرار پذير باشد، (15 ارديبهشت 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 2 أبريل 2021م، https://bit.ly/3b4Evtj.

ثانياً: دلالات التصعيد الحوثي - الإيراني على مأرب

على الرغم من الإدانات الدولية للتصعيد الحوثي العسكري على محافظة مأرب، والمطالبات الدولية بوقف فوري للعمليات العسكرية، إلا أن الميليشيات الحوثية مستمرة في التصعيد على أسوار مأرب، على الرغم من الخسائر البشرية الفادحة من الذين غُرر بهم من قِبل الميليشيات الحوثية وخاصةً الأطفال الذين تم الزجُّ بهم في المعارك.

ويعتبر العديدُ من المتابعين أن إصرار الحوثيين على التصعيد عسكريًا على محافظة مأرب بمثابة عثرة كبيرة في وجه كل الجهود الدولية والإقليمية لإنهاء الحرب في اليمن، ويذكر العديدُ من المتابعين أن أسباب التصعيد الحوثي على محافظة مأرب تعود إلى أسباب اقتصادية وأسباب أخرى سياسية، أما الجانب الاقتصادي فتعتبر المحافظة موطنًا لحقول الغاز والنفط ويتواجد في المدينة محطة لتوليد الكهرباء توفر ما يقارب 40% من كهرباء اليمن، ويتواجد فيها شركات دولية مثل Exxon Mobil Corp و Total SA لذلك تعتبر الميليشيات السيطرةَ على هذه المحافظة أولوية[1]. أما الأسباب السياسية ما بين الجانبين الإيراني والحوثي متعددة من أبرزها أن الميليشيات الحوثية تسعى إلى السيطرة على مأرب قبل الذهاب إلى أي تسوية سياسية وذلك لاستخدامها كورقة ضغط تفاوضية لتعزيز موقفها السياسي في أي محادثات سلام قادمة. أما الجانب الإيراني يراهن على دعم الميليشيات الحوثية بهدف السيطرة على مدينة مأرب لأن ذلك يشكل ورقة ضغط لصالحها في مفاوضات الاتفاق النووي وذلك وفقًا لتحليل نشرته وكالة الأنباء الأمريكية «أسوشيتيد برس». إذ يرى البعض أن النظام الإيراني يحاول المقايضة بالملف اليمني بشيء أكثر ديمومة في إشارة إلى الصفقة الإيرانية النووية[2].

وهذا ما يفسر اهتمام النظام الإيراني بمعركة مأرب من خلال تفاعل القيادات التابعة للحرس الثوري ووسائل الاعلام الإيرانية والأطراف التابعة للنظام في المنطقة ومحاولة ممارسة الدور الدعائي لها، حيث ادّعى أمين عام حزب الله اللبناني حسن نصر الله أن سيطرة الميليشيات الحوثية على مأرب سوف يكون لها تداعيات كبيرة على الحل السياسي، الأمر الذي يعتبرُه البعض مطابقًا لوجهة النظر الحوثية-الإيرانية حيث يرى الطرفان أن التصعيد العسكري سوف يعود عليهم بمكاسب سياسية ومن جانب آخر اقتصادية، حتى ولو كان ذلك على حساب دماء الشعب اليمني[3]. وفي هذا السياق كشف المساعد الاقتصادي لقائد فيلق القدس في الحرس الثوري رستم قاسمي عن تقديم النظام الإيراني الأسلحة للميليشيات الحوثية، وذلك لفرض مزيدٍ من التصعيد العسكري، بالإضافة إلى حديث الجنرال رستم عن تواجد مستشارين

---

(1) العربية، ورقة ذهبية لهذا تثير مأرب شهية ميليشيات الحوثي، (07 أبريل2021م)، تاريخ الاطلاع: 31 يونيو2021م، https://bit.ly/34WVx92.

(2) المرجع السابق

(3) يمن شباب، ستحدث تحولاً في مقاربات التسوية.. "معركة مأرب": دلالات ورهانات، (28 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 يونيو 2021م، https://bit.ly/3v5GG7f.

عسكريين في اليمن، وذلك من أجل دعم الميليشيات الحوثية، حيث نفت وزارة الخارجية تصريحات رستم قاسمي وزعمت أن تصريحاته لا تمثل الموقف الرسمي للنظام الإيراني، وقالت وزارة الخارجية الإيرانية إن دعم النظام الإيراني للميليشيات الحوثية «سياسي فقط» وإن النظام الإيراني يدعم المسار السلمي وجهود الأمم المتحدة لإيجاد حلٍ سياسي للأزمة اليمنية[1].

بينما تعكس تصريحات قادة الحرس الثوري الإيراني حقيقة واقع ورغبة النظام الإيراني في تأجيج الصراع في اليمن وأن بيانات وزارة الخارجية تجاه الحل السلمي باليمن تعتبر بمثابة تكتيكٍ مرحلي يخدم مصالح النظام الإيراني لأبعادٍ سياسية أخرى ومن الممكن قراءة ذلك من خلال تباين تصريحات العديد من القياديين في الحرس الإيراني مع بيانات وزارة الخارجية الإيرانية الدبلوماسية، إذ عبَّر رستم عن ذلك بشكلٍ صريح في ردٍ على وزارة الخارجية الإيرانية، حيث ذكر أن وزارة الخارجية الإيرانية منخرطة في لعبة المفاوضات وأنهم نسوا سياسات الثورة الإيرانية.

الجدير بالذكر أن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية أشار في تقرير مارس 2021م إلى دلالات وأبعاد التباين بين توجهات المؤسسة العسكرية الإيرانية تجاه الملف اليمني وبين المسار الدبلوماسي الذي ينتهجُه النظام لخدمة مصالحة[2].

خلاصة

تستمر محاولة الميليشيات الحوثية التابعة للنظام الإيراني في تأجيج الصراع في اليمن، ويستمر النظام الإيراني في الإيعاز للميليشيات الحوثية بعدم اتخاذ أي خطوات جادة نحو إنهاء الأزمة اليمنية، وذلك من خلال إمدادهم بالأسلحة والمستشارين والدعاية الإعلامية من قِبل النظام الإيراني لفرض مزيدٍ من التصعيد العسكري على محافظة مأرب واستهداف الأحياء المأهولة بالسكان ومخيمات النازحين، الأمر الذي تسبب في تفاقُم الوضع الإنساني في اليمن واستمرار الأزمة ومعاناة الشعب اليمني وتعثر مفاوضات التسوية السياسية، حيث إن الجهود الدولية والمبادرة السعودية للسلام جعلتا الميليشيات الحوثية في عزلةٍ متزايدة، إذ إن السلوك الحوثي-الإيراني سببٌ رئيسي لتعثر عملية الحل السياسي، الأمرٌ الذي تسبَّب في انتقاد الأطراف الدولية للتصعيد الحوثي وللسلوك الإيراني في ظل تباين في الموقف الإيراني ما بين التصريحات الدبلوماسية التي تأتي في إطار خدمة النظام الإيراني من جانب، ودفع الميليشيات للتصعيد العسكري وفرض مزيدٍ من التعقيدات في مسار الحلّ السياسي في اليمن من جانبٍ آخر.

---

(1) وكالة إيرنا، وزارت خارجه سخنان رستم قاسمى در مورد كمک به يمن را خلاف واقع عنوان كرد، (03 ارديبهش 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/3xnA3j0.

(2) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية لشهر مارس 2021م، ص38.

إيــران وســوريا

دارت أبرز مستجدات العلاقة السورية-الإيرانية خلال شهر مايو حول ترسيخ إيران لوجودها الإستراتيجي داخل سوريا، والذي دمجت فيه بين التعزيز الدبلوماسي والعسكري من جهة، بافتتاحها لقنصليتها الأولى وإنشائها لقواعد عسكرية إضافية في كلٍ من حلب وريفها على التوالي.

ومن جهةٍ أخرى، عبر تعزيزها للجانب الاقتصادي بإعادة إحيائها لمشروع السكك الحديديةً الذي يربطها بكلٍ من العراق وسوريا وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط. ومن هذا المنطلق سيتناول تقريرنا لهذا الشهر، المحورين التاليين:

أولاً: تعزيز الحضور الإيراني في سوريا بقنصلية وقاعدة عسكرية جديدة

في خطوةٍ لم تكن مفاجئة افتتحت طهران قنصليتها في مدينة حلب السورية، بعد زيارة أجراها وزير خارجيتها محمد جواد ظريف إلى دمشق في 12 مايو 2021م، والتي التقى خلالها بالرئيس السوري بشار الأسد ووزير خارجيته فيصل المقداد، لبحث سُبل تعزيز العلاقات بين الدولتين، وجرى خلالها الاتفاق على هذه الخطوة بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين، وفق تصريحات وزراء خارجية الدولتين[1].

لكن بخلاف تلك الدوافع التي أشار إليها ظريف والمقداد، يمكن القول إن تلك الخطوة ربما تحمل دلالات أخرى[2] تتعلق بموقف إيران من التفاعلات المستقبلية الخاصة بالمشهد السوري على المستويين السياسي والأمني، لاسيما المشهد السوري ما بعد الانتخابات الرئاسية في سوريا. وكذلك الدور الذي يمكن أن تلعبهُ القنصلية الإيرانية في سوريا انطلاقاً من حلب في تنفيذ برنامج عملٍ طويلِ المدى يخدم الأجندات الإيرانية في سوريا، وسط فاعلين آخرين ليسوا أقل انخراطاً منها، لاسيما روسيا وتركيا.

وبالنظر إلى السوابق الإيرانية في المنطقة، لاسيما تجربتها في العراق، يمكن القول إن عملية افتتاح قنصلية في حلب، رغم عدم تواجدٍ كبير للجاليات الإيرانية وإنما ميليشيات متعددة الجنسيات استجلبتها طهران لترسيخ نفوذها في حلب، أنها مقدمة لسلسلةٍ متتالية من القنصليات التي ستعمل طهران على افتتاحها في باقي

---

(1) وكالة أنباء إيرنا، ظريف: سركنسولگرى ايران امروز در حلب افتتاح می‌شود، (22 أرديبهشت 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/3p1eGQw .

(2)سازمان مجاهدين خلق إيران، اهداف پنهان رژيم ايران از گشايش كنسولگرى در شهر حلب، (07خرداد1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/3fO8o2A.

المدن السورية. ويعزز هذا التصور، تعيين طهران سفيراً جديداً لها في دمشق[1]، بالتزامن مع خطوة القنصلية، وهو ما يعطي انطباعاً بوجود توجه إيراني بتوسيع مستوى الحضور الدبلوماسي في المرحلة المقبلة، لاسيما وأن مسألة بقاء الأسد في سدة الحكم قد أصبحت محسومة، ويرتبط هذا السياق بما أعلنه ظريف من الاستعداد لمشاركة طهران في الإشراف على الانتخابات السورية[2].

محاولة ربما أرادت بها طهران أيضاً تعزيز حضورها العسكري بغطاء دبلوماسي، وذلك رداً على التصعيد الكلامي والميداني المكثف الذي تقوم به الولايات المتحدة ضد الحضور الإيراني في سوريا، ومزاحمة الحضور الروسي وكذلك التركي في هذه المنطقة، ويعزز هذه التوجه، ما رافق ذلك من تحركات إيرانية وعبر أذرعها وميليشياتها في تعميق التمدد في هذه المنطقة، حيث تم إنشاء قاعدة عسكرية جديدة مؤخرًا في شمال قرية حطين بالقرب من نهر الفرات بريف مسكنة شرق حلب، وهي منطقة مقابلة لمناطق وجود قوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية بحلب، وعملت طهران على تعزيز قاعدتها المُنشأة حديثاً بمعدات وآليات عسكرية، بالإضافة إلى استمرار عمليات التجنيد لصالح الميليشيات الموالية لها، وعلى رأسها لواء فاطميون الأفغاني، في ريف حلب الشرقي، وارتفع تعداد المجندين لصالح تلك الميليشيات إلى نحو 805 عناصر منذ تصاعد عمليات التجنيد مطلع شهر فبراير الماضي[3].

ثانياً: مستجدات ملف الربط السككي بين إيران والعراق وسوريا

بالتزامن مع الإعلان عن افتتاح القنصلية، أشار الرئيس الإيراني حسن روحاني للعودة إلى العمل على مشروعها السككي، والذي سيربط إيران بالعراق وسوريا والبحر الأبيض المتوسط بشبكة من السكك الحديدية، تمتد من مدينة شلمجة الواقعة جنوب غرب إيران والبصرة جنوب العراق وصولاً إلى مدينة اللاذقية السورية على البحر المتوسط، وباستثمارات إيرانية خلال السنوات المقبلة[4]. ويحظى هذا المشروع بأهمية كبيرة من قبل الحكومة الإيرانية، كونه يُساهم في تعزيز نفوذها بالمنطقة من خلال الوصول إلى البحر المتوسط، فضلاً عن أهميته الاقتصادية بالنسبة لها، عبر ربط المدن التجارية ببعضها البعض، حيث أشار روحاني إلى عبدان وشلمجة وخرمشهر، بالإضافة إلى البصرة، ثم حلب ودمشق، ومن ثم سيكون هناك دورٌ بشكلٍ عام لقنصلية حلب التي ستكون مقدمةً لقنصليات أخرى في المستقبل.

---

(1)وكالة أنباء إيرنا، سفير جديد ايران در سوريه با وزيرخارجه اين كشور ديدار كرد، (20 أرديبهشت 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/3wlNBV6.

(2) وكالة أنباء إيسنا، هيات پارلمانى ايران براى نظارت بر انتخابات سوريه وارد دمشق شد، (03 خرداد 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/2SCfxuT.

(3)مركز سيتا، دوافع طهران لتعزيز حضورها العسكري في شمال شرق سوريا، (17 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/3yPMapo.

(4) بازار، اقدامات مقدماتى براى اتصال راه آهن ايران به عراق و سوريه، (23 أرديبهشت 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/3uyPJNq.

ويعول كلا النظامين على هذا المشروع لما يحمله من أهداف اقتصادية وسياسية، فمن الجانب السوري، يحمل هذا المشروع أبعادًا سياسية تتمثل بمحاولته كسر الحصار المفروض على سوريا من خلال العقوبات، وأبعاداً اقتصادية أيضاً تتمثّل برسوم الترانزيت التي ستكون عائدةً إلى خزينة الدولة، إضافةً إلى الاستفادة من البضائع والشحنات القادمة من العراق أو البلدان المجاورة، من بينها النفط[1].

وتعول إيران في المقابل على هذا المشروع والذي يعتبر بمثابة حلم إيراني كونه يمرُّ ضمن الدول التي تعتبر عمقاً إستراتيجياً لطهران وميليشياتها المُنتشرة على طول هذا الخط، وسيضمن لها طريقَ إمداد لنقل الأسلحة إلى ذراعها الأبرز حزب الله في لبنان، إلى جانب فوائد ستجنيها اقتصادياً وسياسياً وتعويضاً عن الخسائر التي قدَّمتها للنظام السوري.

وعلى الرغم من أن هذا المشروع ليس بجديد، حيث بدأ الحديث عن ربط إيران بسوريا عبر السكك الحديدية عام 2012م بتوقيع إيران مذكرة تفاهم مع العراق لإنشاء هذا الخط الحديدي، إلا أن هذا المشروع بقي حيز التنفيذ ولم يستكمل وتبقى منه حوالي 32 كم من طول الخط حتى يتم الربط بين شلمجة الإيرانية والبصرة العراقية، وذلك لأسبابٍ عدة، فالجانب الإيراني اعتبر التأخير في استكمال المشروع بسبب فشل مساعيٍ حكوماتها المتعاقبة في تنفيذ مشروع سكة حديد شلمجة-البصرة[2]. أما أسباب التأخير من الجانب العراقي، فتتعلق بعدم التزام الجانب العراقي وتحفُّظه أمام موضوع نقل ملكية الأراضي إلى هيئة «المستضعفين» الإيرانية. حتى جاءت الموافقة الأخيرة من الحكومة العراقية على ربط العراق بإيران عبر استكمال مشروع الربط السككي بين مدينتي البصرة وشلمجة[3].

وتعود المشكلة الرئيسية الأخرى التي تواجه تحرك هذا الخط، ليس إلى خط شلمجة - البصرة بين الجانبين الإيراني والعراقي فقط، بل تعود إلى استكمال سكة الحديد الواصلة بين دير الزور والبو كمال المحاذيتين للعراق، والتي يصل طولها لأكثر من 147 كم، حيث لم يتم إنجاز إلا قسم ضئيل منها حتى الآن، ويعتبر هذا الخط الواصل جزءاً من محور النقل الدولي غرًبٍ وشرق الموانئ السورية -عبر حلب إلى العراق وإيران ودول شرق آسيا- ويشكّل ممراً إستراتيجياً بالنسبة لسوريا والعراق فيما يخصُّ عمليات الترانزيت.

---

(1) عنب بلدي، مشروع الربط السككي بين الساحل السوري والعراق يعود للواجهة.. ما أهدافه، (13 يناير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، https://bit.ly/3fTH8zH.

(2) هدى رضايى، بى توجهى مسئولان به پروژه اتصال ايران به اروپا، برات نيوز، (24 آذر 1399ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/2S7e5kd.

(3) اقتصاد آنلاين، طرح ارتباط ريلى عراق و ايران در مراحل نهايى است، (24 أرديبهشت 1399ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/3z00KuW.

خلاصة

المساعي الإيرانية في دحض جميع التأويلات بتراجع نفوذها وسيطرتها لا زالت في الواقع مستمرة، وما كشفته مستجدات التحركات الإيرانية خلال هذا الشهر من إعلان طهران عن افتتاحها لقنصلية لها بمدينة حلب العاصمة الاقتصادية لسوريا وذات التغلغل الميليشياوي الإيراني، فضلاً عن افتتاح قاعدة عسكرية بالقرب منها، إضافة إلى الإعلان عن إعادة إحيائها لمشروعها التوسعي، وذلك عبر سكةٍ حديدية ستربط بين إيران والعراق وصولاً إلى سوريا والبحر المتوسط، تشير بمجملها إلى حقيقة المخططات الإيرانية الجديدة، والهادفة إلى تعزيز النفوذ الإيراني في سوريا، وفتح الباب على مصراعيه أمام التحركات الإيرانية خاصةً على الصعيد الاقتصادي والعسكري.

الشـــأن الدولـــي

تناول الشأن الدولي ملفي إيران والولايات المتحدة، وإيران وأوروبا، وكلاهما ناقش مفاوضات فيينا ومسار المباحثات فيها، في الملف الأول تناول التقرير تفاصيل جولات المفاوضات الثالثة والرابعة والخامسة، والعوامل المؤثرة على مفاوضات فيينا، والمتمثلة في معارضة الأعضاء الجمهوريين في الكونجرس والانتخابات الرئاسية الإيرانية والضغوط الإسرائيلية على الولايات المتحدة وضغوط الأطراف الدولية، ثم ناقش الضغوط الأمريكية على إيران، وأخيرًا فرص وتحديات العودة للاتفاق النووي. وفي ملف إيران وأوروبا ناقش التقرير مستجدات الملف النووي الإيراني والعقوبات الأمريكية، وقضايا الخلاف العالقة بين الجانبين الأوروبي والإيراني ومنها الكشف عن نشاطات إيرانية لتطوير أسلحة الدمار الشامل، والحكم النهائي في قضية الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي واحتجاز الأجانب في إيران واستغلالهم كأوراق ضغط ضدَّ الغرب، وأخيرًا المفاوضات الإيرانية-الأوكرانية حول حادثة الطائرة المنكوبة.

إيـــران والولايـــات المتحـــدة

ما تزال المفاوضات التي تشهدها فيينا تلقي بظلالها على العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال مايو 2021م، حيث تبحث الأطرافُ المشاركةُ في المفاوضات إعادةَ إحياء الاتفاق النووي وعودة كلٍ من إيران والولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتهما، لكن على ما يبدو أن هناك فجوة في التطلعات والمواقف تحول دون الوصول إلى اتفاق بعد خمس جولات من المفاوضات. وفي هذا السياق سيتناول هذا التقرير عدَّة عناصر أهمها؛ أولا: المفاوضات النووية في فيينا، ثانيًا: العوامل المؤثرة على مفاوضات فيينا، ثالثًا: مواصلة الضغوط الأمريكية، رابعًا: فرص وتحديات العودة للاتفاق النووي

أولًا: مفاوضات فيينا بين إيران والولايات المتحدة

ما تزال مفاوضات فيينا بين إيران والولايات المتحدة جارية، ويمكن رصد جولات التفاوض ومحاور الخلاف والاتفاق على النحو الآتي:

1. **الجولة الثالثة من المفاوضات:** انتهت الجولة الثالثة من المفاوضات النووية في 01 مايو 2021م، وكشفت هذه الجولة عن تقدم محدودٍ وبطيء بعكس المتوقع والمأمول، فرغم إبداء الولايات المتحدة تجاوبًا بشأنٍ رفع بعض العقوبات غير أن هذا لم يقنع إيران التي ترغب في رفع كافة العقوبات التي فرضتها إدارة دونالد ترامب، وبدت الخلافات بصورة أوضح مع مناقشة الالتزامات النووية، حيث طالبت الولايات المتحدة بإضافة التزامات نووية جديدة تتعلق بتدمير أجهزة الطرد المركزي المتطورة، وذلك بعدما اتضح أن إيران قطعت شوطًا مهمًا في طريق تخصيب اليورانيوم وامتلاك قنبلة نووية، لكن إيران لم تبدِ رغبةً في تقليص أي خبرة قد تكون اكتسبتها من العمل على أجهزة الطرد المركزي المتقدمة أو تدميرها[1]. ليس هذا فحسب، بل طرحت الولايات المتحدة مسائل تتعلق بتحسين شروط الاتفاق وقضايا مثل الصواريخ البالستية، وخفض التصعيد بالمنطقة وهو أمرٌ لا ترغب إيران في طرحه إطلاقًا في فيينا، ومن ثم انتهت هذه الجولة دون تحقيق اختراقٍ كبير.
2. **الجولة الرابعة من المفاوضات:** بدأت الجولة الربعةً من المفاوضات في السابع من مايو وقد تم الاتفاق في هذه الجولة على بدء مفاوضات تقنية تصوغ خلالها لجان العمل مسودات للاتفاق، وبحسب الإيرانيين فإن الطرف الأمريكي ربط رفع جزءٍ من العقوبات بالملفات الإقليمية وملف حقوق الإنسان بعودة إيران لالتزاماتها، لكن اتضح

---

(1) وكالة تسنيم، پرس‌تی‌وی: آمریکا خواستار تخریب سانتریفیوژهای نسل جدید ایران شده است، (16 اردیبهشت 1400ه ش)، تاريخ الاطلاع: 03 يونيو 2021م، https://bit.ly/3h4Km5C.

وجود كثيرٍ من التفاصيل المختلف عليها عبَّر عنها وزير الخارجية الأمريكي بقوله إن أي خطوةٍ من بلاده حيال الاتفاق النووي مرهونةٌ بمدى استعداد إيران للعودة إلى الامتثال للاتفاق واعتماد هذه العودة منطلقًا للتفاوض بشأن قضايا أخرى مع طهران بهدف الحد من أنشطتها في المنطقة.

انتهت هذه الجولة وكان يلوح في الأفق موعد انتهاء الاتفاق المؤقت الذي يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة بعض المواقع النووية الإيرانية، وهدَّدت إيران بتنفيذ قرار البرلمان بإغلاق كاميرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تلك المواقع؛ وبالتالي وقف الرقابة الدولية على برنامج إيران النووي، لكن تم الاتفاق بين إيران والوكالة الدولية على تمديد المراقبة غير المباشرة للمنشآت النووية حتى نهاية يونيو.

3. **الجولة الخامسة من مفاوضات فيينا:** مهَّد الاتفاق بين إيران والوكالة الدولية لبدء الجولة الخامسة في 25 مايو، وعبرت الأطراف عن رغبتها في أن تكون هذه الجولة هي الأخيرة، لا سيما أن كافة الأطراف تتحسب لتأثير الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقررة في منتصف يونيو 2021م، حيث من المتوقع أن يكون لها مردود غير إيجابي على مسار المفاوضات بالنظر إلى الاحتمالات المؤكدة بفوز المرشح «المتشدد» إبراهيم رئيسي بمنصب الرئيس، وهو معروف بمواقفه العدائية للاتفاق النووي وللعلاقات مع الولايات المتحدة.

ثانيًا: العوامل المؤثرة على مفاوضات فيينا

جرت جولات التفاوض في فيينا خلال مايو 2021م تحت تأثير عدة عوامل أهمها:

1. **معارضة الأعضاء الجمهوريين في الكونجرس:** تواجه عودة إدارة بايدن للاتفاق النووي عقبات بسبب رفض الجمهوريين في الكونجرس لمسار المفاوضات مع إيران، وقد بعث 44 سيناتورًا جمهوريًا خطابًا لبايدن في 12 مايو يطالبونه فيه بالعدول عن التفاوض مع إيران بسبب دعمها لحماس في حال تم الإفراج عن مليارات الدولارات، وسبق أن تلقى بايدن خطابًا مماثلًا في مارس 2021، كما قدم عددٌ من النواب مشروعَ قانونٍ يُلزم الرئيس بالحصول على مصادقة الكونجرس على أي اتفاق ينوي توقيعه مع إيران، ورغم الشكوك في أن يمر مشروع القانون هذا بسبب الأغلبية الديمقراطية في الكونجرس، غير أن معارضي الاتفاق قد يتمكنون من جذب المزيد من المؤيدين إلى جانبهم.

2. **الانتخابات الرئاسية الإيرانية:** مهَّدت قرارات مجلس صيانة الدستور بتحديد المتنافسين في الانتخابات الرئاسية المقررة في 18 يونيو لفوز «المحافظين» بمقعد الرئاسية، ويُعد إبراهيم رئيسي «المحافظ المتشدد» المرشح الأوفر، ولا شك أن وصول رئيسي لمقعد الرئاسة قبل توقيع الاتفاق سيكون له تداعيات على المفاوضات، حيث ستُبدي إيران مزيدًا من التشدد بشأن إدخال أي تعديلات على الاتفاق النووي أو معالجة مسائل أخرى مثل برنامج الصواريخ البالستية، وسلوك إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة، وهو الأمر الذي قد يعرقل الجهود الدولية

لإعادة إحياء الاتفاق النووي. ومع ذلك قد يكون هناك اتجاه لإنهاء المفاوضات قبل انعقاد الانتخابات، وهذا سوف يفسح المجال أمام رئيسي للاستفادة من نتائج توقيع الاتفاق وقطف ثماره الاقتصادية وذلك لترميم شعبية «المحافظين» التي تراجعت خلال السنوات الأخيرة، مع عدم تحمل أي مسؤولية عن توقيع الاتفاق، ليس هذا وحسب بل إن تمهيد الطريق أمام رئيسي ورقة ضغط على الجانب الأمريكي من أجل المسارعة للعودة للاتفاق[1].

3. **الضغوط الإسرائيلية على الولايات المتحدة:** تمارس إسرائيل ضغوطها من أجل إقناع إدارة بايدن بعدم الانضمام إلى خطة العمل المشتركة أو على أقل تقدير الأخذ بعين الاعتبار مخاوفها، باعتبار أن إحياء خطة الاتفاق سوف يكون كارثيًا بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي. من أجل طمأنة إسرائيل استقبل بايدن رئيس جهاز الموساد يوسي كوهين في اجتماع بالبيت الأبيض، وأكّد له أن أمام الولايات المتحدة طريقًا طويلًا لتقطعه في المحادثات مع إيران، قبل أن توافق على العودة إلى الامتثال الكامل للاتفاق النووي، كما أكّد الرئيس الأمريكي أن بلاده ستواصل السعي للحصول على وجهة النظر الإسرائيلية بشأن إيران في المستقبل، كما اتفق الطرفان على إنشاء مجموعة عمل للتركيز على الطائرات بدون طيار والصواريخ الإيرانية[2].

4. **الوسطاء وضغوط الأطراف الدولية:** يقوم الاتحاد الأوروبي بلعب دور الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران مع الأخذ بالاعتبار أهمية إعادة إحياء الاتفاق النووي من أجل السيطرة على البرنامج النووي الإيراني، لا سيما بعد إجراءات إيران التصعيدية بشأن تخصيب اليورانيوم، ومن ثم يبدو الأوروبيون أكثر ميلًا إلى الموقف الأمريكي بضرورة عودة إيران إلى التزاماتها ووقف إجراءاتها التصعيدية، بالمقابل فإن الصين وروسيا تلتزمان بموقف ثابت من ضرورة إعادة إحياء الاتفاق النووي، لكن يرى الطرفان بأن الولايات المتحدة هي من يجب أن تتخذ الخطوة الأولى في اتجاه العودة للاتفاق النووي باعتبارها هي من انسحبت منه، وهذا الموقف يعزز موقف إيران في هذه المفاوضات.

ثالثًا: الضغوط الأمريكية على إيران

لم تمنع المفاوضات الجارية في فيينا الولايات المتحدة عن متابعة بعض ضغوطها على طهران، ويمكن رصد بعضها على النحو الآتي:

1. **العقوبات الثانوية:** تتابع الولايات المتحدة فرضَ عقوبات ثانوية على الكيانات والأفراد الذين لا يلتزمون بالعقوبات الأمريكية على إيران، في هذا الإطار اتهمت هيئة

---

(1) تسفي بارئيل، مع اقتراب موعد الانتخابات في إيران: بايدن وخامنئي يسعيان للتوصل إلى اتفاق سريعًا، (ترجمة رصانة)، صحيفة هآرتس (28 مايو 2021م)، https://bit.ly/3yQaojq.

(2) وكالة أنباء خانه ملت، مالكي: لا يمكن لأمريكا وإسرائيل منع إيران من امتلاك قدرات صاروخية وطائرات بدون طيار، تاريخ الاطلاع: 3 يونيو 2021م، https://bit.ly/2QRkyiy.

المحلفين في أحد المحاكم الأمريكية الفيدرالية، المواطن الإيراني مهرداد أنصاري بمحاولة شراء وإرسال أجهزة حساسة ذات استعمال مزدوج إلى إيران وانتهاك العقوبات الأمريكية، كما وجَّهت وزارة العدل الأمريكية التُّهم إلى مواطنة أمريكية واعتقلتها بتهمة تصدير بضائع إلى إيران[1]، تتم هذه الإجراءات وسط تحذيرات من شخصيات أمريكية بارزة للشركات الكبرى بإعادة استثماراتها مع طهران.

2. **مواجهة التحركات الإيرانية في الإقليم:** على الصعيد الإقليمي تتابع الولايات المتحدة ضغوطها على إيران حيث أعلن الأسطول الخامس التابع للبحرية الأمريكية في 08 مايو أن البارجة (يو إس إس مانتري) تمكنت من كشف وضبط كميات كبيرة من الأسلحة على قارب شراعي كان يتحرك دون علم في الجزء الشمالي من بحر العرب، والأسلحة التي تم العثور عليها مماثلة لتلك التي تم إرسالها سابقًا إلى الحوثيين باليمن، ووفقًا للتحقيقات الأولية، فإن هذه السفينة قد «تحركت من إيران بهدف إيصال أسلحة إلى الحوثيين في اليمن»[2]. كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 10 مايو أن «سفينةً تابعةً لخفر السواحل الأمريكية قد أطلقت حوالي 30 طلقةً تحذيرية عقب اقتراب 13 زورقًا تابعًا للحرس الثوري من هذه السفينة والسفن الأخرى التابعة للبحرية الأمريكية في مضيق هرمز»[3].

3. **ضغوط الوكالة الدولية للطاقة الذرية:** أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرًا أفاد بخرق إيران لكثيرٍ من القيود المفروضة عليها. وأفاد التقرير بأن الوكالة «لم تتمكن من التحقق بشكلٍ كامل من مخزون إيران من اليورانيوم المخصب، كما عبَّرت عن قلقها لكون المفاوضات التقنية مع طهران لم تؤدِ إلى النتائج المرجوة، وأكَّدت الوكالة أن مخزون اليورانيوم المخصب لدى إيران يتجاوز بـ16 مرةً الحدَّ المسموح به حتى الآن، كما لم تفسر سبب وجود آثارٍ لليورانيوم في عددٍ من المواقع غير المعلن عنها، وهو ما قد يجدد المواجهة الدبلوماسية بين طهران والغرب ويعرقل المحادثات النووية»[4]، ويمثل تقرير الوكالة ورقة ضغط على إيران في ظل المفاوضات الجارية.

رابعًا: فرص وتحديات العودة للاتفاق النووي

توجد فرصٌ وتحدياتٌ حقيقية أمام إعادة إحياء الاتفاق النووي، وتبدو أهم هذه التحديات في الآتي:

1. **عدم وجود مفاوضات مباشرة بين إيران والولايات المتحدة**، فعلى الرغم من أن

---

(1) وكالة أنباء فارس، زن آمريكايى به اتهام صادرات كالا به ايران دستگير شد، (03 مهر 1400ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 يونيو 2021م، https://bit.ly/3oXL7zt.

(2) موقع دوتش فيله فارسي، مقام پنتاگون: سلاح‌هاى كشف شده در درياى عرب متعلق به ايران است، (09 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 03 يونيو 2021م، https://bit.ly/3uyQY02.

(3) موقع راديو فردا، كشتى نظامى آمريكا در برخورد با قايق‌هاى سپاه پاسداران 30 گلوله اخطار شليک كرد، (21 ارديبهشت 1400 ه.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 يونيو 2021م، https://bit.ly/3uCCXOZ.

(4) الجزيرة نت، وكالة الطاقة الذرية: إيران تواصل خرق كثير من القيود المفروضة على برنامجها النووي، (31 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 03 يونيو 2021م)، https://bit.ly/2S03SX2.

مسار المفاوضات الراهنة يسير بوتيرة أسرع من المفاوضات التي سبقت توقيع الاتفاق النووي في 2015م، غير أن عدم وجود مفاوضات مباشرة يطيل من جولات التفاوض في وقت حرج.

2. **وجود أزمة ثقةً لا سيما من جانب إيران بشأن وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها**، وهنا تطرح إيران قضية التحقق من الالتزام الأمريكي برفع العقوبات، فضلًا رغبة إيران في التأكد من عدم عودة الولايات المتحدة لفرض العقوبات مرةً أخرى في المستقبل تحت أي ذريعة، أو اللجوء إلى آلية سناب باك إذا عادت للاتفاق النووي.

3. **الرغبة الأمريكية في عدم رفع العقوبات** قبل الاتفاق على توسيع نطاق الاتفاق ليكون أشمل وأقوى بحيث يتم تعديل مُدياته الزمنية، وتخلّص إيران من أجهزة الطرد المركزي المتطورة، فضلًا عن تسوية ملف البرنامج الصاروخي الإيراني ومعالجة سلوكها الإقليمي المزعزع للاستقرار.

4. **الخلاف حول من يبدأ الخطوة الأولى**، لا سيما أن إيران ترى أن من انسحب من الاتفاق عليه العودة إليه وتؤيدها الصين وروسيا في هذا الموقف وإلى حد ما بعض الاطراف الأوروبية، فيما تخشى إدارة بايدن في حال رفعت العقوبات المالية والبترولية من فقدان نفوذها للحصول على اتفاقٍ أفضل.

5. **الاختلاف حول مسألة رفع العقوبات**، حيث لا تُرغب الولايات المتحدة في رفع كافة العقوبات عن إيران والاكتفاء برفع العقوبات النووية مع إبقاء العقوبات المرتبطة ببرنامج الصواريخ البالستية أو الدور الإقليمي المزعزع للاستقرار في المنطقة، إضافةً إلى التفاوض حول تعليق عقوباتٍ أخرى مع تحديث القرار كلَّ 3 أو 6 أشهر، في حين تُصرّ إيران على رفض أيّ حلٍ مؤقّت، كما ترفض مبدأ الخطوة بخطوة؛ وكذلك ترفض توسيع نطاق المفاوضات والتفاوض فقط بشأن الملف النووي، والتمسك برفع كافة العقوبات التي فرضت منذ 08 مايو 2018م مقابل عودتها للاتفاق.

أما فيما يخص الفرص المتاحة لعودة الاتفاق، فيمكن الإشارة إلى ما يأتي:

أ. تمسك الأطراف بمسار المفاوضات في فيينا على الرغم من الخلافات، ووجود رغبة متبادلة في إعادة الاتفاق النووي.

ب. المواقف الدولية المؤيدة لإعادة إحياء الاتفاق النووي، والرغبة في السيطرة على برنامج إيران النووي، وإخضاعه للرقابة الدولية، لا سيما في ظل التقديرات بشأن احتمال وصول إيران إلى صناعة قنبلة نووية في غضون بضع سنوات.

ج. حاجة إيران إلى الاتفاق النووي من أجل معالجة الأزمة الاقتصادية لا سيما في ظل تفشي وباء كورونا.

د. الرغبة الأمريكية في السيطرة على الأوضاع الإقليمية وتحقيق الاستقرار، ومواجهة التحولات الجيوسياسية في المنطقة والعالم.

هـ. عدم وجود بديل للاتفاق النووي في ظل عدم ثقة إدارة بايدن في إستراتيجية الضغوط القصوى التي اتبعتها إدارة ترامب.

خلاصة

تفيد الأجواء في فيينا بوجود رغبة واضحة من كافة الأطراف في إعادة إحياء الاتفاق النووي، لكن ما تزال هناك نقاط خلاف بين الجانبين تحتاج إلى قرار سياسي من أجل تخطيها، بعد ذلك يبقى تحديد جدول زمني وجدول أعمال في سبيل عودة الطرفين الإيراني والأمريكي إلى التزاماته، هذا فيما يخصُّ الاتفاق النووي، أما بقية القضايا التي تطرحها الولايات المتحدة فما يزال التفاهم بشأنها غامضًا، إذ كيف سيظل التساؤل المطروح، هل يمكن للولايات المتحدة أن تُلزم إيران بمفاوضات لمعالجة هذه المِلفات في حال رفعت العقوبات عن إيران وسقطت أوراق الضغط من يد إدارة بايدن؟!

إيـــران وأوروبـــا

بعد فرض الاتحاد الأوروبي الشهرَ الماضي عقوباتٍ جديدة على مسؤولين إيرانيين، استُؤنفت الجولتان الرابعة والخامسة من المباحثات النووية بين إيران ومجموعة 4+1 (الترويكا الأوروبية وروسيا والصين) دونما أي عراقيل رغم الأصوات المناهضة بالداخل الإيراني لما جاء في طيات القرار الأوروبي بشأن فرض العقوبات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان. خلال الفترة تحت الرصد تمت الجولة الرابعة من المباحثات النووية في المدينة النمساوية، فيينا، وابتدأت مع نهاية الشهر الجولة الخامسة والتي واكبها تفاؤلٌ كبير من قِبل المضطلعين بالمفاوضات من مبعوثي الدول المعنية، بوصول الأطراف المتنازعة إلى صيغ تطبيقية متوافقٍ عليها لإحياء الاتفاق النووي والعودة إلى الالتزام ببنوده. ويتناوَل هذا الجزء تطَورات العلاقة الأوروبية-الإيرانية عبر محورين أساسيين؛ أولاً: بحث مستجدات الملف النووي الإيراني والعقوبات الأمريكية، وثانياً: استعراض القضايا العالقة بين الجانبين الأوروبي والإيراني.

أولاً: مستجدات الملف النووي الإيراني والعقوبات الأمريكية

مع بداية شهر مايو صرَّح مساعد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي بأن المفاوضات وصلت إلى مرحلة النضج، وأردف متفائلاً بإمكانية رفع العقوبات قريبًا، منوهاً إلى أن الموافقة على حذف أسماء غالبية الأفراد والكيانات والمؤسسات من قائمة العقوبات قيد التفاوض المستمر[1]. وبانقضاء الجولة الرابعة من مباحثات وفود اللجنة المشتركة للاتفاق النووي، أفاد عراقجي بأن ما تم التوصل إليه هو إطار للاتفاق بينما التفاوض حيال النص لم ينقض بعد، على أن تتوجه الوفود إلى عواصمها للتشاور ومن ثم العودة لإتمامٍ المفاوضات[2].

الجانب الأوروبي متمثلاً في الترويكا الأوروبية، ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، رأى بنهاية الجولة الرابعة تقدمًا ملموسًا في المباحثات لكنه بصدد التفاوض، وأكّد على وجوب الالتفات والتفنيد لقضايا عالقة عدة قبل إقرار الصيغ الختامية المتفق عليها، وشدّدت الدول الثلاث على إدخال الوكالة الدولية للطاقة الذرية

---

(1) وكالة أنباء فارس، عراقچی: موافقت با خروج نام اکثریت افراد، اشخاص ونهادها از فهرست تحریم‌ها/ مذاکره درباره این فهرست هنوز ادامه دارد، (01 مایو 2021م)، تاریخ الاطلاع: 01 یونیو 2021م، https://bit.ly/3yVv4Xe.

(2) وكالة أنباء فارس، عراقچی: به چارچوب توافق رسیده‌ایم/ مذاکرات درباره متن به پایان نرسیده است، (29 مایو 2021م)، تاریخ الاطلاع: 01 یونیو 2021م، https://bit.ly/3c99AMW.

ضمن آليات التفاوض مع إيران كي يتسنّى لها التحقق من استمرارية المراقبة للأنشطة النووية الإيرانية[1]. ليأتي الرد من قِبل سفير ومندوب إيران الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، كاظم غريب آبادي، بإقرار بلاده استمرارَ تسجيل معلومات الكاميرات في المنشآت النووية بحيث تبقى المعلومات بحوزة هيئة الطاقة الإيرانية مع الإبقاء على بنود التفاهم المشترك والمنعقد قبل ثلاثة أشهر بين إيران والوكالة الدولية[2].

وفي خضمِّ الأجواء التفاؤلية بإحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات عن إيران، قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة ثلاثة بلدان أوروبية، إسبانيا وإيطاليا وإيرلندا، بغية تعزيز العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون الإغفال عن التطرق إلى ما يجري في فيينا من مباحثات. ورأت منصات إعلامية إيرانية في زيارة ظريف نشاطاً دبلوماسيًا يرمي من ورائه إلى دفع حكومات البلدان الثلاثة إلى إحياء تبادلاتها التجارية ونشاطاتها الاستثمارية مع إيران بمجرد رفع العقوبات[3].

إيطاليا كانت الشريك التجاري الأساسي لإيران في عام 2017م بمعدل تبادل يصل إلى 3,4 مليار يورو، كما أن إيطاليا مستعدة لاستثمار ما لا يقل عن 30 مليار دولار إذا ما رفعت العقوبات. إسبانيا بالجهة المقابلة وصلت مشترياتها من النفط الإيراني لما نسبته 9% من مجمل وارداتها النفطية منذ عام 2015م وحتى منتصف عام 2018م غداة انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي. وزير الخارجية الإيراني عقد كذلك مؤتمراً افتراضياً مع قرابة المئة شخص من رجال الأعمال البارزين من بريطانيا وإيران بقصد إيجاد فرص تجارية واستثمارية فور رفع العقوبات المفروضة على إيران.[4]

الحديث عن رفع العقوبات واستئناف العلاقات الاقتصادية بين إيران وأطراف دولية متعددة قطعاً لن يكون بالسهولة التي تظهرها تصريحات ونشاطات المسؤولين الإيرانيين، وإن كانت مؤشرات الجولة الخامسة باعثةً على التفاؤل لدى الأطراف المعنية بالتفاوض، إلا أن تفاصيل الآليات المراد التوافق عليها شائكة ومعقدة، لاسيما أجهزة الطرد المركزي الإيراني الجديدة التي نصبتها في منشآتها النووية مؤخراً، وقضية إطالة «وقت الاختراق» النووي والذي يعني الوقت اللازم لإنتاج ما يكفي من اليورانيوم المخصب لصنع قنبلة نووية.

---

(1) "Britain, France, Germany see progress in nuclear Iran talks," Reuters, 19 May, 2021, Accessed: 01 June, 2021, https://reut.rs/2RYJpBC .

(2) وكالة إيسنا، تصميم ايران برای ادامه ضبط داده‌ها حداکثر به مدت یک ماه دیگر به اطلاع آژانس رسید، (24 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 يونيو 2021م، https://bit.ly/3yyUDNE.

(3) Ahmad Rafat, "ANALYSIS: Iran's Zarif Concludes European Tour to Revive Nuclear Deal, Sell Oil," KAYHAN Life, 26 May, 2021, Accessed: 02 June, 2021, https://bit.ly/3yPyATf.

(4) Ibid.

ثانياً: قضايا الخلاف العالقة بين الجانبين الأوروبي والإيراني

رغم حرص الطرفين على تحقيق مكاسب التهدئة التي تنطوي عليها مسائل إحياء الاتفاق النووي، لاسيما امتيازات التبادل التجاري والفرص الاستثمارية التي تعني الكثير بالنسبة للجانب الأوروبي، إلا أن هناك قضايا خلافية ما زالت تشكل عائقاً أمام تمثُّل الوئام السياسي في العلاقات الثنائية بين إيران ودول القارة الأوروبية، وهي كالآتي:

5. الكشف عن نشاطات إيرانية لتطوير أسلحة الدمار الشامل

كشفت ثلاث وكالات استخباراتية أوروبية -ألمانيا وهولندا والسويد- أن إيران انخرطت في عمليات شراءٍ العامَ الماضي بغرض الحصول على المعدّات والمعرفة التقنية التي يمكن تطبيقها على الأنشطة النووية ومن ثم حيازة أسلحة الدمار الشامل. على سبيل الاستدلال، أشار التقرير السويدي إلى أن إيران «تمارس التجسس الصناعي، الذي يستهدف بشكلٍ أساسي صناعة التكنولوجيا الفائقة والمنتجات السويدية، والتي يمكن استخدامها في برامج الأسلحة النووية. كما تستثمر إيران موارد ثقيلة في هذا المجال ويتم استخدام بعض الموارد في السويد»[1]. من شأن هذه التقارير الصادرة في هذا التوقيت الحرج أن تعرقل التفاهمات المحققة في إطار المباحثات النووية الجارية حالياً، لكنها ليست الأولى في كشفها لحيل الجانب الإيراني من مثل إخفائه لمعلومات تختصُّ بمواقع مشبوهة لتخصيب اليورانيوم، أو نواياه امتلاك القنبلة النوية رغم ادعائه المتكرر بسلمية برنامجه النووي.

6. الحكم النهائي في قضية الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي

احتجَّت السفارة الإيرانية في بروكسل ضدّ قرار محكمة أنتويرب بتأييد الحكم الصادر بحق الدبلوماسي الإيراني أسد اللّه أسدي، والمتمثل بعقوبة السجن لمدة عشرين عاماً. ويأتي بيان السفارة بعد أن رفض أسدي الاعتراف بأهلية المحكمة أو استئناف الحكم الصادر بحقه في قضية التخطيط لعملية إرهابية في فرنسا ضد تجمع معارضين إيرانيين أبرزهم منظمة مجاهدي خلق. البيان الإيراني أفاد بأن «إيران تحتفظ بالحق في استخدام جميع الآليات القانونية، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا بشأن التسوية الإجبارية للمنازعات» استناداً إلى القول بأن أسدي يتمتع بحصانة دبلوماسية وفق ما جاء في اتفاقية فيينا 1961م، وأنه تم انتهاكها من قِبل الجانب البلجيكي حسب ما أورد البيان الإيراني[2].

7. احتجاز الأجانب في إيران واستغلالهم كأوراق ضغط ضد الغرب

تزايدت الاعتقالات الإيرانية لسياحٍ أوروبيين أو أفرادٍ من حاملي الجنسية المزدوجة

---

(1) Tom Ridge, "The Facts Prove Iran Still Wants Nuclear Weapons," The National Interest, 24 May, 2021, Accessed: 02 June, 2021, https://bit.ly/3yR6iYB.

(2) وكالة إيرنا، هشدار ايران درباره استفاده از سازوكارهاى حقوقى درپرونده ديپلمات ايرانى، (05 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/3flau54.

(إيرانيـة وأوروبيـة أو أمريكيـة) منذ انسـحاب إدارة ترامب من الاتفـاق النووي منتصف عام 2018م. فخلال هذا الشـهر الذي تصل فيه المباحثات النووية إلى ذروتها، وجَّهت محكمـةٌ إيرانيـة في مشـهد تُهماً عدة إلى سـائح فرنسـي، يدعى بنيامين برير، كان قد اعتقل قبل عام بذريعة التجسـس، منها تهمُ الفسًـاد في الأرض ونشـر البروباغندا ضدَّ الدولـة الإيرانيـة. العالم الأوروبي على وجه التحديد اسـتنكر التصرفات الإيرانية واتهم إيران باعتقال الأجانب من حاملي الجنسـيات الغربية بهدف اسـتغلالهم كأوراق ضغط ضـد حكوماتهم، لاسـيما خـلال العقدين الماضيين[1]. ومن الأسـماء العديـدة المعتقلة، حاملتا الجنسـية البريطانية نازنين زغاري راتكليف، وآنوشـه آشـوري، وحامل الجنسـية السـويدية أحمد رضا جلالي، وحامل الجنسـية السويسـرية رجل الأعمال كمال علوي، وحامـل الجنسـية النمسـاوية مسـعود مصاحـب، فضـلاً عن حاملة الجنسـية الفرنسـية الباحثة فاريبا عادل خواه التي مازالت تحت الإقامة الجبرية في إيران، وغيرهم الكثير من المحتجزين والسـجناء الذين تعُج بهم السـجون الإيرانية.

8. المفاوضات الإيرانية-الأوكرانية حول حادثة الطائرة المنكوبة

سـتنعقد جولـةٌ ثالثـة مـن المفاوضـات بيـن الطرفيـن بشـأن حيثيـات إسـقاط الرحلـة الأوكرانيـة رقـم 752 فـي مدينة كييـف باليومين الثاني والثالث من شـهر يونيو. وأعرب مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأوكرانـي ورئيـس وفـد التفاوض مع إيـران، يوغنـي ينين في لقـاء مـع «راديـو فـردا» عـن اعتـراض بـلاده علـى التقريـر الفنـي النهائي الصـادر عن إيـران، وخيبـة أملِه في عـدم تجاوب الجانب الإيراني معهم، حيـث لم يتم إبلاغ الجانب الأوكرانـي بالأسـماء المشـتبه بهـا، ولـم ترُدَّ إيـران على مقترحـات أوكرانيا فيمـا يتعلق بالتحقيقـات المشـتركة، منوهـاً أيضـاً إلى تصميـم بلاده مع مجموعة الـدول المتضررة للوصـول إلـى حقيقة مـا حدث بالتفصيل قبـل الاكتفاء أو تحديد التعويضات المناسـب فرضُها على إيران[2].

خلاصـــة

التقـدم الـذي تشـهدُه المباحثات النوويـة في فيننا بين إيـران ومجموعة 4+1، والتفاؤل الـذي واكـب اسـتهلال الجولة الخامسـة مـن المباحثات، تُشـير لعزم دولي علـى حلحلةِ الخـلاف فـي الـرؤى والذي خلّفه انسـحاب الرئيس ترامب من الاتفـاق النووي منتصف عام 2018م، وتَنكُّر إيران باطِّراد لالتزاماتها النووية على مراحل متعاقبة. إلا أن عوائق أخرى مازالت تشكِّل هاجساً أمنياً وسياسياً لدى الجانب الأوروبي أهمها: برنامج إيران الصاروخـي، وزعزعتهـا للأمن والاسـتقرار الإقليميين، فضلاً عـن انتهاكاتها الصارخة في ملف حقوق الإنسـان، والدعم والتخطيط لعملياتٍ إرهابية على الأراضي الأوروبية،

(1) Hannah Somerville, "Family pleads with Macron for help as French tourist Benjamin Briere charged with spying in Iran," Euronews, 30 May, 2021, Accessed: 03 June, 2021, https://bit.ly/3pfeiOx.

(2) راديو فردا، مذاكرات ايران و اوكراين بر سر پرواز 752 هفته آينده ازسرگرفته می‌شود، (25 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 يونيو 2021م، https://bit.ly/3pg7TTo.

واعتقالهـا للأجانـب الأوروبييـن لاسـتغلالهم كأوراق ضغـط على حكوماتهـم، بالإضافة إلى إسـقاط الطائرة الأوكرانية ومحاولات شـراء معدَّات وتقنيات تتعلَّق بتطوير أسـلحة الدمـار الشـامل؛ وبـكل حـال، فالقـارةُ الأوروبيـة ودولُ إقليم الشـرق الأوسـط يترقبون مـا ستُسـفر عنـه الجولات الختاميـة من المباحثات النووية وكيف سـيتمُ تنـاولُ كلِّ هذه القضايا المختلفة.

تقرير الحالة الإيرانية

مايو 2021

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

مايو 2021

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies